تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية
حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الإقتصادية والإجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال
في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى
(في الجنوب اللبناني والجولان السوري)

مؤتمر العمل الدولي - الدورة 112
جنيف، 3 - 14 يونيو / حزيران 2024

الفهرس

تقديم 2

القسم الأول: تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في فلسطين 8

ملخص تنفيذي 9

أولاً: أبرز جرائم وانتهاكات الاحتلال للمواطنين وممتلكاتهم 11

ثانياً: تهويد القدس 17

ثالثاً: الحصار والعدوان على قطاع غزة 20

رابعاً: جرائم الاحتلال في الاغوار ومناطق "ج" وداخل الجدار 26

خامساً: أثر الانتهاكات الإسرائيلية على الاوضاع الاقتصادية 27

سادساً: أثر الانتهاكات الاسرائيلية على حقوق العمال الفلسطينيين 29

سابعاً: المراجع والمصادر 37

القسم الثاني: تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الأراضي المحتلة (في جنوب لبنان) 39

القسم الثالث: تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربية السورية المحتلة 42

أولاً: السياق السياسي.. واقع الاحتلال وآفاق عملية السلام 42

ثانياً: الممارسات الإسرائيلية ضد العمال وأصحاب الأعمال وبقية المواطنين في الجولان العربية السورية المحتلة.... 42

ثالثاً: نسبة الضرائب والخصومات المفروضة على العمال العرب السوريين العاديين والعاملين في الزراعة من قبل سلطات الاحتلال وأنواع هذه الضرائب 46

رابعاً: التأمين الاجتماعي والتعويضات والإجازات الصحية الممنوحة للعامل العربي مقارنة بالعامل الإسرائيلي 47

خامساً: الأعمال التي يسمح للعمال في الجولان العربية السورية المحتلة بمزاولتها 47

سادساً: في مجال مصادرة الأراضي وسرقة المياه والتضييق على الإنتاج الزراعي 47

سابعاً: العدد الإجمالي للمستوطنات الإسرائيلية وعدد المستوطنات التي أقيمت مؤخراً على أراضى الجولان العربية السورية المحتلة أو التي تم توسيعها 48

ثامناً: نسبة عمالة الأطفال في الجولان العربية السورية المحتلة 50

تقديم

في ظل العدوان المتواصل على فلسطين المحتلة عامة وعلى قطاع غزة خاصة، تزداد الآثار الاقتصادية والاجتماعية الكارثية على العمال وأصحاب الأعمال. فالتحديات التي تواجه العمال تتضاعف يوميًا بفعل تقييد حركتهم، مما يعيق وصولهم إلى أماكن العمل ويقلص فرص العمل الناتجة عن الإغلاقات والحصار المستمر. بينما يُسفر الوضع الاقتصادي المتدهور عن تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي والأوضاع الإنسانية، مما يضاعف من معاناة عمال وشعب فلسطين.

منذ السابع من أكتوبر، شهدت المنطقة تصعيدًا خطيرًا في الإجرام والعنف، مما أدى إلى تفاقم الوضع وزيادة الانتهاكات بحق عمال غزة والضفة الغربية، بما في ذلك منع العمال من الوصول إلى مصادر رزقهم وفرض قيود أشد على الحركة ضمن سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها دولة الاحتلال. ويهدف هذا التقرير السنوي الذي بين أيديكم إلى تسليط الضوء على الأوضاع المأساوية التي يعيشها أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (في الجنوب اللبناني والجولان السوري)، وذلك في إطار متابعة مكتب العمل العربي الدائمة للآثار الاقتصادية والاجتماعية لدولة الاحتلال، ونحرص على تقديمه مترجمًا إلى اللغات الثلاث: الإنجليزية، الفرنسية، والإسبانية، بهدف تعميمه على مستوى العالم، من خلال أطراف الإنتاج الثلاثة في مختلف الأقاليم وممثلي منظمات المجتمع الدولي المشاركين في الدورة 112 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2024، لمحاكاة الواقع والتعريف بما يحدث من إنتهاكات في حق عمال وشعوب الأراضي العربية المحتلة من قبل سلطات الاحتلال، سعياً إلى تحفيز التضامن ورفع درجة المسؤولية لدى جميع الجهات الفاعلة على المستويات العربية، والإقليمية والدولية لدعم التحركات الجدية والسريعة الهادفة إلى وقف العدوان و تخفيف الأوضاع المأساوية الراهنة وإنهاء الاحتلال، والدفع بعملية السلام لإيجاد حل عادل وشامل لتحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة.

يسلط هذا التقرير الضوء على أبرز الجرائم والإنتهاكات لدولة الإحتلال والمُرسلة من قبل **وزارات العمل في دولة فلسطين – الجمهورية اللبنانية – الجمهورية العربية السورية من واقع المعاناة وذلك على النحو التالي:**

❖ **أبرز الإنتهاكات بحق العمال الفلسطينيين:**

- اتسعت معاناة العمال على المعابر وعلى طول جدار الفصل العنصري، إضافة الى تقنين عدد التصاريح مما دفع العمال الى العمل داخل الخط الأخضر بشكل غير رسمي وبالتالي انكار حقوقهم.
- يدفع العمال الفلسطينيين كامل المستحقات المالية وفقا لقانون دولة الاحتلال ولا يحصلون بالمقابل على أي من حقوقهم ولا يتمتع العمال الفلسطينيين العاملين بشكل قانوني داخل الخط الاخضر بتامين البطالة بسبب مكان الإقامة، وهذا على الرغم من فرض دائرة المدفوعات في دولة الاحتلال وبشكل تعسفي ضريبة المساواة عليهم.
- منذ السابع من أكتوبر 2023 منعت سلطات الاحتلال (200) ألف عامل تقريبا منذ السابع من اكتوبر من الدخول إلى اماكن عملهم في الداخل المحتل والمستوطنات ولم تقم بإعطائهم حقوقهم. وعملت على

اعتقال وتشريد أكثر من (16) ألف عامل من عمال قطاع غزة الذين يعملون في الداخل المحتل بشكل قانوني بسبب الاحداث التي جرت في يوم السابع من اكتوبر حيث اوقفت تصاريحهم واعتبرتهم عمال غير شرعيين، كما اودعت الكثير منهم في السجون في ظروف قاسية وتحت التعذيب، وقامت بترحيل جزء منهم إلى الضفة الغربية حيث أصبحوا بلا مأوى وبلا دخل.

- قامت سلطات الاحتلال بإلغاء تصاريح عمال غزة وعددها (18,500) تصريح واعتبرتهم عمال غير شرعيين من تاريخ 7 اكتوبر، وحسب قرار مجلس الوزراء في دولة الاحتلال فإنها تقطع جميع الصلات مع غزة ولن يكون هناك عمال من غزة في دولة الإحتلال مستقبلاً.
- ترفض حكومات الاحتلال عودة العمال الفلسطينيين من الضفة وقطاع غزة للعمل داخل الخط الاخضر رغم سماحها لعدد قليل بالعمل في بعض القطاعات، وسماحها ايضا لما يقارب (8000) عامل للعمل في المستوطنات غير الشرعية، وهذا الرفض والتعنت ادى إلى فقد العمال مصدر زرقهم الوحيد الذي يعتمدون عليه حيث يعيشون في ظروف معيشية صعبة للغاية، وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة في فلسطين إلى (41%).

وقد تضمن التقرير نقاط تفصيلية ومعلومات بيانية حول:

- أبرز جرائم وانتهاكات الاحتلال للمواطنين وممتلكاتهم:

- الاستهداف المباشر للإنسان الفلسطيني.
- هدم البيوت والمنشآت.
- الاستيطان.
- مصادرة الأراضي وتجريفها وتدمير الممتلكات.

- تهويد القدس:

- مشاريع استيطانية.
- استهداف التعليم.

- **الحصار والعدوان على قطاع غزة:**

- أزمة مياه حادة، ووصول محدود إلى المياه يهدد حياة السكان في قطاع غزة.
- 39% نسبة الأراضي الزراعية المتضررة في محافظة شمال غزة.
- المنازل
- المصانع
- التجارة
- القطاع الحكومي
- الزراعة
- الصحة
- التعليم
- الإعلام
- الترفيه والفنادق
- الإنترنت
- قطاع النقل والمواصلات
- قطاع الكهرباء
- تعطيل كامل للاقتصاد

- **جرائم الاحتلال في الاغوار ومناطق "ج" وداخل الجدار**

- **أثر انتهاكات دولة الاحتلال على الاوضاع الاقتصادية:**

- تراجع القيمة المضافة لكل النشاطات الاقتصادية وخاصة نشاط الانشاءات على أساس سنوي 12%.
- تضرر 80 ألف منشأة في الضفة الغربية، نتيجة تداعيات العدوان الإسرائيلي.
- فقدان السيولة النقدية.
- قرصنة أموال المقاصة.

- **أثر انتهاكات دولة الاحتلال على حقوق العمال الفلسطينيين:**

- حرية الحركة والتنقل ووصول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في الداخل المحتل.
- بيئة وأماكن العمل في دولة الاحتلال غير آمنة للعمال الفلسطينيين.
- انتشار ظاهرة سماسرة التصاريح وبيعها في السوق السوداء.
- قرصنة أموال الحقوق الاجتماعية المتراكمة للعمال الفلسطينيين من العام 1970م ولغاية الآن.

❖ **اوضاع العمل والعمال في المناطق المحتلة في جنوب لبنان والمناطق التي تتعرض للانتهاكات اليومية من سلطات الاحتلال:**

- المناطق الاكثر تضرراً من انتهاكات دولة الاحتلال على مدى السنوات السابقة، هي مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، حيث ما زالت سلطات الاحتلال تضع يدها عليها، ما منع من استثمار اراضيها التي تتمتع بمميزات طبيعية وجغرافية ومائية.

- الاعتداءات المتكررة على الجنوب اللبناني تؤدي الى الحد من النمو الاقتصادي في المنطقة، وارتفاع نسبة البطالة، وتمنع بناء المصانع والمؤسسات، بسبب القلق الدائم من الاعتداءات المتكررة.
- تشكل البطالة في المناطق المتاخمة للكيان المحتل، حوالي 30 الى 40 وذلك حسب الاعمال والانشطة في كل قضاء، والتي ترتبط بالاوضاع الامنية فيها. أما اسباب البطالة في تلك المناطق فتعود الى:
  - التوترات الامنية
  - اقفال المؤسسات بسبب الظروف الاقتصادية وصرف العمال
  - ظروف العمل الصعبة وغير اللائقة
  - تدني مستوى الاجور
- اعتداءات متكررة على لبنان بعد الحرب الراهنة على قطاع غزة، والتي نتج عنها لغاية تاريخه حوالي 100 ألف نازح من قرى الجنوب و331 شهيدا وحوالي 1000 جريح، بالاضافة الى الاضرار الحاصلة في القطاع الزراعي حيث تضرر أكثر من 800 هكتار بشكل كامل، وفقد أكثر من 340 الف رأس ماشية. كما أن وحوالي 75 في المئة من المزارعين فقدوا مصدر دخلهم بشكل كامل، الامر الذي دعا دولة رئيس الحكومة الى وجوب إعلان منطقة الجنوب منطقة منكوبة زراعيا خصوصا وأن آثار هذه المشكلة ستنسحب على السنوات المقبلة.
- الضرر الذي طال القطاع التربوي، حيث أغلقت حوالي 75 مدرسة بشكل كامل.

❖ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربية السورية المحتلة:

فى ضوء المعلومات والبيانات المتوفرة لدى مكتب العمل العربي، تضمن التقرير أبرز النقاط المتعلقة بأوضاع العمال وأصحاب الأعمال والمواطنين في الجولان العربية السورية المحتلة، وممارسات سلطات الاحتلال التعسفية فى حقهم، رغم الظروف الصعبة والأوضاع الراهنة والخطيرة التي تشهدها سوريا بشكل عام، وذلك على النحو التالي:

- **السياق السياسي.. واقع الاحتلال وآفاق عملية السلام**
- **ممارسات دولة الاحتلال ضد العمال وأصحاب الأعمال وبقية المواطنين في الجولان العربية السورية المحتلة:**
  - الثقافة والتربية والتعليم
  - التواصل مع الوطن الأم
  - الصحة
  - الأسرى والمعتقلين
  - حقول الألغام ودفن النفايات النووية في الجولان العربية السورية المحتلة
  - استغلال ثروات الجولان

- نسبة الضرائب والخصومات المفروضة على العمال العرب السوريين العاديين والعاملين في الزراعة من قبل سلطات الاحتلال وأنواع هذه الضرائب.
- التأمين الاجتماعي والتعويضات والإجازات الصحية الممنوحة للعامل العربي مقارنة بالعامل الإسرائيلي.
- الأعمال التي يسمح للعمال في الجولان العربية السورية المحتلة بمزاولتها.
- مصادرة الأراضي وسرقة المياه والتضييق على الإنتاج الزراعي.
- العدد الإجمالي للمستوطنات الإسرائيلية وعدد المستوطنات التي أقيمت مؤخراً على أراضى الجولان العربية السورية المحتلة أو التي تم توسيعها.
- نسبة عمالة الأطفال في الجولان العربية السورية المحتلة.

المدير العام

فايز علي المطيري

جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

القسم الأول

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في في فلسطين خلال عام 2023

تلقى مكتب العمل العربي تقريراً مفصلاً من وزارة العمل بدولة فلسطين يتضمن أهم المعلومات حول أوضاع العمل والعمالة في **فلسطين**، وذلك على النحو التالي:

المقدمة

يأتي تقرير هذا العام (2023) في ظروف أكثر صعوبة وتعقيد من العام الفائت، بل وأكثر قساوة، وذلك في ظل عدوان همجي وحرب شاملة على كل مناحي الحياة في قطاع غزة وفي الضفة الغربية أيضاً، يُنفذ من الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخ الاحتلال الاسرائيلي، والتي لم تكتفي بانتهاجها لسياسات القضم والضم والتهويد والحصار على شعبنا وكياننا السياسي والوطني، بل وزادت على ذلك بارتكابها لإحدى أكبر وأعنف مجازر الارهاب والقتل والتطهير العرقي والابادة الجماعية ضد شعبنا وخاصة قطاع غزة الذي كان يعتبر لحوالي عقدين من الزمن أكبر سجن في العالم، حيث تمادت سياسات التعسف الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية وبنيته التنموية، حتى طالت كل مناحي الاقتصاد بهدف وقف عجلة التنمية عن الدوران، وتقويض دور مؤسسات الدولة وتعطيل عملها وخططها الاستراتيجية، من خلال الدفع بمشاريع استيطانية في عموم الضفة الغربية، واستهداف المشاريع والبرامج التنموية الممولة محلياً ودولياً، ومواصلة قرصنة أموال المقاصة التي تعتبر حقاً سيادياً فلسطينياً، ويمكننا بكلمات ان نقول الى ان إسرائيل تسعى الى اقتلاع الشعب الفلسطيني من ارضه وتهجيره وبصورة حاكت نكبة عام 1948، وبالرغم من هذا فإننا في وزارة العمل نواصل جهدنا وسعينا الحثيث لتحقيق خططنا الرامية لتحقيق النمو الاقتصادي وتكريس العدالة الاجتماعية بين كافة مكونات العملية الإنتاجية ووفقا للمتاح، ويمثل هذا التقرير توثيقاً دقيقاً لرصد الانتهاكات الاسرائيلية خلال العام 2023، بما يتضمن الحقائق غير القابلة للنفي أو الإنكار، ولكي يكون المجتمع الدولي على دراية تامة بالواقع الفلسطيني في ظل استمرار الاحتلال، املين أن تمثل هذه المعطيات خريطة طريق لكافة الشركاء من أجل الضغط على حكومة الاحتلال للتراجع عن اجراءاتها التعسفية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الكاملة وغير القابلة للتصرف وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وفتح الباب للشعب الفلسطيني ليكون الى جانب شعوب الأرض عنصراً فاعلاً في مسيرة التطوير والتنمية المستدامة في شتى المجالات وخاصة تلك التي نصت عليها اهداف التنمية المستدامة 2030.

ملخص تنفيذي

مع نهاية العام 2023 تودع فلسطين عاما مثقلا بالانتهاكات الإسرائيلية على مرأى ومسمع العالم اجمع وتودع غزة الجريحة العام بقائمة من الاف الشهداء والدمار الذي يضاهي ان لم يتجاوزه الدمار الذي لحق بالمدن الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية.

ولا بد من الإشارة انه منهجيًا وميدانيًا، انقسم العام 2023 إلى مرحلتين فاصلتين، الأولى منذ مطلع العام وحتى صبيحة السابع من أكتوبر، والثانية ما تلا هذا اليوم. وإذا كان ما تلا السابع من أكتوبر فاق في خطورته وانتهاكاته المروّعة كل القواعد والتشريعات المعلنة دوليًا، فإن ما حدث قبل ذلك لم يقلّ خطورة على صعيد التشريعات والانتهاكات الإسرائيلية.

لقد كانت المرحلة الأولى من العام وحتى السابع من أكتوبر، مرحلة للإجهاز على إطار إمكانية التواصل الجغرافي للفلسطينيين من خلال العبث التام بالجغرافية الفلسطينية من خلال العديد من القرارات التي كان أبرزها عودة الاستيطان الاستعماري إلى شمال الضفة الغربية، وإعادة بناء المستعمرات المخلاة (حومش، وغانيم وكاديم وصانور) ونقل الكثير من صلاحيات البناء الاستيطاني إلى وزير المالية وذلك من أجل تسريع عمليات المصادقة على توسعة المستعمرات و"شرعنة" البؤر الاستيطانية. لقد استخدم الساسة، أو النازيون الجدد الذين اعتلوا سدة الحكم في دولة الاحتلال، مسألة التوسُّع الاستيطاني الاستعماري كمادة دعائية لمجتمع يمينيّ متلهف للقضاء على الوجود الفلسطيني لصالح المستعمرين وتقويض وجوده تزامن ذلك بعدم تحويل أموال المقاصة والتي تجبيها إسرائيل لصالح الفلسطينيين واستخدامها كورقة عقاب وضغط سياسي.

اضافه الى استمرار نزيف الضفة الغربية بسبب استمرار الاحتلال بالقتل والاعتقال والتهجير والاستيطان ونهب الأراضي والثروات سجل العام 2023 أعلى معدل انتهاكات إسرائيلية بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس بالنظر للأعوام الخمسة الأخيرة في مؤشر واضح على تصاعد اجرام الاحتلال الإسرائيلي وبشاعته حيث كان مجمل الانتهاكات (50393) انتهاكاً، شملت جميع أنواع الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، من قتل وإبعاد واعتقال وهدم للمنازل إضافة لتجريف الأراضي ومصادرة الممتلكات، واعتداءات طالت قطاع التعليم والصحة، في تجاوز لجميع المواثيق والمعاهدات الدولية.

وقتلت قوات الاحتلال والمستوطنين (543) مواطناً في الضفة الغربية، بينهم (107) طفلاً وطفلة، و(6) نساء، و(17) مسنا ومسنة، في رقم هو الأعلى في الخمسة أعوام الأخيرة، وما يعادل تقريباً ضعف مجموع الشهداء الذي ارتقوا في عامي 2022 و2021، فيما بلغ عدد الجرحى (8921) جريحا.

وسجلت محافظة جنين أعلى معدل للشهداء خلال عام 2023، حيث ارتقى فيها (154) شهيدا، أعقبها محافظتي نابلس وطولكرم، بواقع (96، 69) شهيدا على التوالي.

وبلغت حالات الاعتقال في سجون الاحتلال (9937) معتقلا، بينهم أطفال ونساء وأسرى محررون، فيما بلغت اعتداءات المستوطنين (2051) اعتداءً، وعدد عمليات إطلاق النار التي نفذها جنود الاحتلال ومستوطنيه (3658) اعتداءً.

كما شهد عام 2023 استمرار لانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين المتطرفين للحرم القدسي الشريف، حيث تواصلت حدة ووتيرة الاقتحامات خلال العام ليصل مجموع المتطرفين اليهود المقتحمين للمسجد الأقصى المبارك إلى 54 ألفا و684 مستوطنا متطرفا.

أما عدد المبعدين عن القدس والمسجد الأقصى فقد بلغ (75) مبعداً، في حين بلغ عدد المعتقلين في القدس (1701) معتقلا، فيما بلغ عدد المنازل التي تم هدمها (125) منزلا، إضافة إلى مئات المنازل المهددة بالهدم.

وجرى رصد (332) اعتداء على دور العبادة والمقدسات، في الوقت الذي شدد الاحتلال الخناق على المسجد الإبراهيمي الشريف في الخليل، ليصل عدد مرات الاعتداء عليه وتدنيسه إلى (32) مرة.

وتعتبر محافظات نابلس والخليل ورام الله، الأكثر تعرضا للانتهاكات الإسرائيلية بواقع (10973، 6667، 6232) انتهاكا على التوالي.

اما الانتهاكات بحق العمال داخل الخط الأخضر فمن بداية العام لغاية تاريخ 6 أكتوبر 2023 اتسعت معاناة العمال على المعابر وعلى طول جدار الفصل العنصري، إضافة الى تقنين عدد التصاريح مما دفع العمال الى العمل داخل الخط الأخضر بشكل غير رسمي وبالتالي انكار حقوقهم.

وفي ذات السياق يدفع العمال الفلسطينيين كامل المستحقات المالية وفقا للقانون الإسرائيلي ولا يحصلون بالمقابل على أي من حقوقهم ولا يتمتع العمال الفلسطينيين العاملين بشكل قانوني داخل الخط الاخضر بتامين البطالة بسبب مكان الاقامة، وهذا على الرغم من فرض دائرة المدفوعات الاسرائيلية وبشكل تعسفي ضريبة المساواة عليهم، وهي رسوم مكملة لرسوم التامين الوطني بحيث تساوي بين ما يدفعه العامل الفلسطيني وما يدفعه العامل الاسرائيلي ولكنه لا يحصل على التأمينات التي يحصل عليها نظيره الاسرائيلي بما في ذلك تامين البطالة. اضافه للتلاعب في تسجيل أيام العمل وحرمان العامل وافراد اسرته من التامين الصحي لعدم استيفاء الشروط، بل ونقل المصابين الى أماكن سكناهم وحرمانهم من العلاج داخل الخط. مما زاد حالات الوفاة والاصابات القاتلة في صفوف العمال الفلسطينيين العاملين داخل الخط الاخضر، بسبب قلة عدد المفتشين في مكاتب العمل الاسرائيلية الذين يتابعون العمال في مجال السلامة والصحة المهنية.

ومنذ السابع من أكتوبر 2023 منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي (200) ألف عامل تقريبا من الدخول إلى اماكن عملهم في الداخل المحتل والمستوطنات ولم تقم بإعطائهم حقوقهم. وعملت على اعتقال وتشريد أكثر من (16) ألف عامل من عمال قطاع غزة الذين يعملون في الداخل المحتل بشكل قانوني بسبب الاحداث التي جرت في يوم

السابع من اكتوبر حيث اوقفت تصاريحهم واعتبرتهم عمال غير شرعيين، واودعت الكثير منهم في السجون في ظروف قاسية وتحت التعذيب، وقامت بترحيل جزء منهم إلى الضفة الغربية حيث أصبحوا بلا مأوى وبلا دخل.

قامت سلطات الاحتلال بإلغاء تصاريح عمال غزة والتي عددها (18,500) تصريح واعتبرتهم عمال غير شرعيين من تاريخ 7 اكتوبر، وحسب قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي فإن اسرائيل تقطع جميع الصلات مع غزة ولن يكون هناك عمال من غزة في اسرائيل مستقبلا.

ترفض حكومات الاحتلال عودة العمال الفلسطينيين من الضفة وقطاع غزة للعمل داخل الخط الاخضر رغم سماحها لعدد قليل بالعمل في بعض القطاعات، وسماحها ايضا لما يقارب (8000) عامل للعمل في المستوطنات غير الشرعية، وهذا الرفض والتعنت ادى إلى فقد العمال مصدر زرقهم الوحيد الذي يعتمدون عليه حيث يعيشون في ظروف معيشية صعبة للغاية، وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة في فلسطين إلى (41%).

أولاً: أبرز جرائم وانتهاكات الاحتلال للمواطنين وممتلكاتهم

بلغ إجمالي الانتهاكات التي نفذتها قوات الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين على المواطنين وممتلكاتهم خلال العام50393 اعتداءً تراوحت ما بين حالات لجرحى ومعتقلين او محتجزين او اعتداءات على المقدسات او المؤسسات التعليمية او تدمير ممتلكات وهدم منازل ومنشآت زراعية وصناعية وتجارية ومصادرة وتجريف أراضي واقتلاع أشجار وحرقها وتدميرها إضافة الى الاغلاقات والحواجز والاقتحامات. في تجاوز لجميع المواثيق والمعاهدات الدولية.

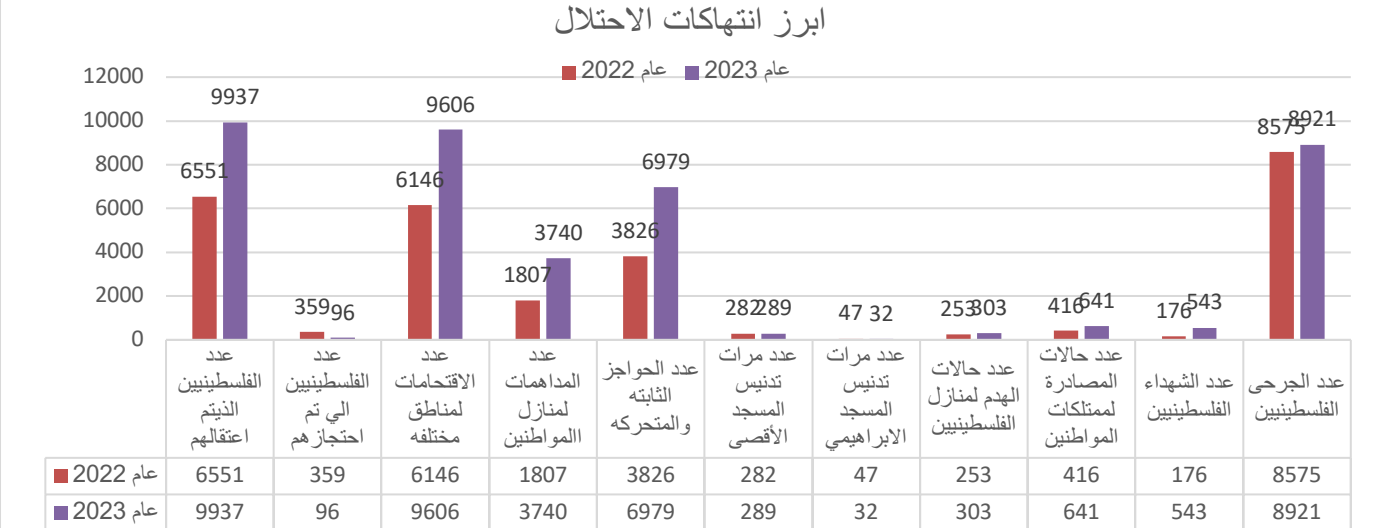

	عدد الفلسطينيين الذيتم اعتقالهم	عدد الفلسطينيين الي تم احتجازهم	عدد الاقتحامات لمناطق مختلفه	عدد المداهمات لمنازل المواطنين	عدد الحواجز الثابته والمتحركه	عدد مرات تدنيس المسجد الأقصى	عدد مرات تدنيس المسجد الابراهيمي	عدد حالات الهدم لمنازل الفلسطينيين	عدد حالات المصادرة لممتلكات المواطنين	عدد الشهداء الفلسطينيين	عدد الجرحى الفلسطينيين
عام 2022	6551	359	6146	1807	3826	282	47	253	416	176	8575
عام 2023	9937	96	9606	3740	6979	289	32	303	641	543	8921

اما الحصيلة الكاملة للانتهاكات بلغت ذروتها في بداية الربع الرابع من العام في شهر 10 أي مع بداية حرب الطوفان في السابع من اكتوبر اذ شهد شهر تشرين اول اعلى حصيلة للانتهاكات بواقع 7843 انتهاك.

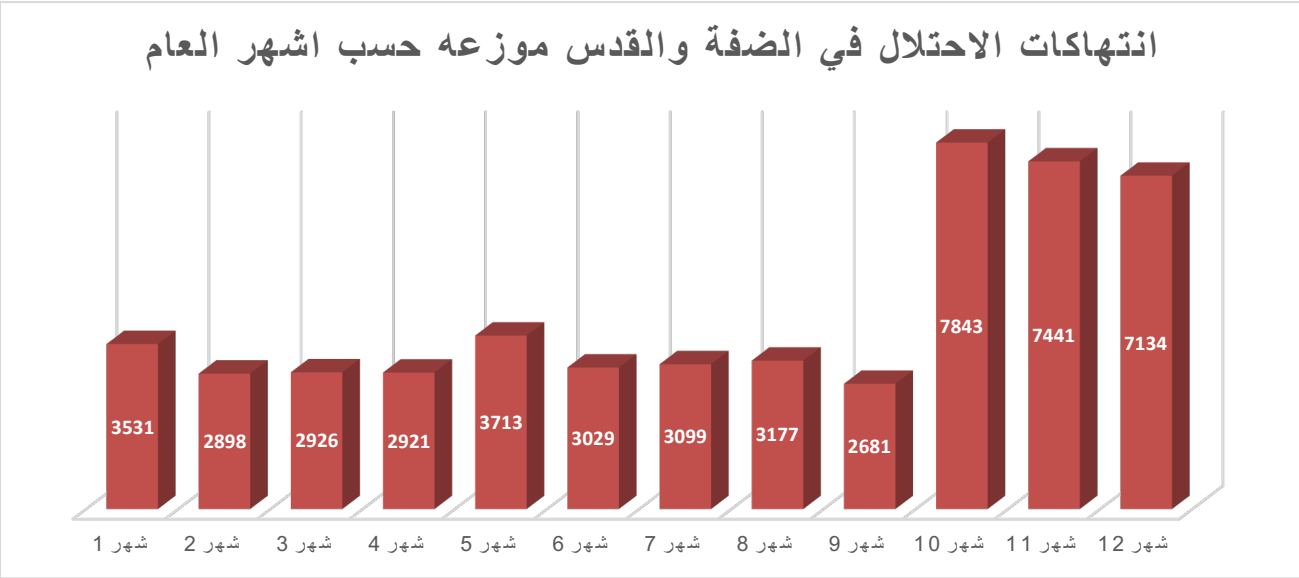

ويكمن اجمالي أبرز جرائم وانتهاكات الاحتلال فيما يلي:

1.1: الاستهداف المباشر للإنسان الفلسطيني:

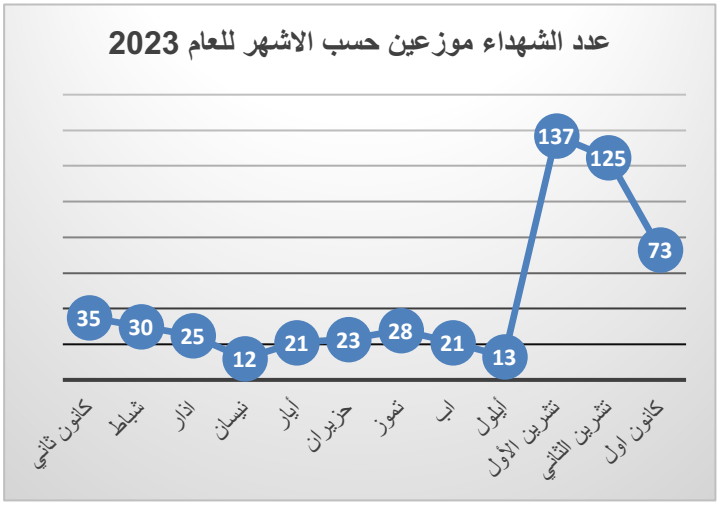

عدا عن الحرب التدميرية على غزة تمارس قوات الاحتلال وعصابات المستوطنين سياسة الاستهداف المباشر للإنسان الفلسطيني بنية القتل او الإصابة أو الزج في السجون وقد نتج عن هذه السياسة التدميرية بحق المواطنين الفلسطينيين، خلال العام في الضفة والقدس543 شهيدا، واستمر الاحتلال في سياسة احتجاز جثامين الشهداء في مقابر الأرقام وثلاجات الموت واعدادهم في ازدياد فارتفع عدد الشهداء من 176 شهيد في العام 2022 الى 543 في العام 2023، بالرغم من انه كان عام 2022 أكثر الأعوام دموية للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ بدأت الأمم المتحدة بتسجيل الوفيات بشكل منهجي في عام 2005. الا ان العام الحالي وبسبب تداعيات الحرب تفوق عليه بما يقارب الأربع اضعاف من حيث عدد الشهداء.

كذلك أصابت قوات الاحتلال 8921 فلسطيني بين مصاب بالرصاص الحي والمعدني دون تمييز في ذلك بين النساء والأطفال العزل وكل كان في دائرة الاستهداف، واعتقلت قوات الاحتلال نحو 9937 مواطنا من بينهم الاطفال والسيدات وزجت بهم في سجونها النازية في الوقت الذي تواصل فيه اعتقال عشرات النساء والأطفال وتحرمهم من أبسط الحقوق الإنسانية عدا عن احتجاز أكثر من 96 مواطن. ووفق الاحصائيات فأنّ عدد المعتقلين الإداريين خلال عام 2023 هو الأعلى منذ سنوات الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987

التصعيد بحق الأسرى ومخالفة الاتفاقيات:

لقد وثقت العشرات من شهادات الأسرى المفرج عنهم حول ما يتعرض له الأسرى داخل السجون من عمليات ضرب عنيفة تفضي بعضها إلى استشهاد الأسرى، كما حدث مع الأسير عمر دراغمة في سجن مجدو، الذي أُعلن عن استشهاده في أكتوبر/تشرين الأول2023، بعد أن تبيّن أنّه تعرض لعملية تنكيل وضرب على أيدي سجاني الاحتلال "الإسرائيلي"، حيث يبدأ استخدام العنف بحق الأسرى منذ لحظة اعتقالهم من داخل منازلهم، ويستمر خلال نقلهم للسجون أو مراكز التحقيق، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إنّه وفقًا للشهادات التي توثَّق؛ فإنّ الضرب والتعذيب والإهانة تستمر حتى بعد إدخالهم إلى داخل أقسام السجون.

يُضاف إلى جانب منهجيات التعذيب والضرب، اعتماد إدارة السجون "الإسرائيلية" إلى سياسة تجويع الأسرى، حيث حرمانهم وعدم تزويدهم بكميات كافية من الطعام، إلى جانب نوعية الطعام السيئة المقدمة لهم، الأمر الذي ينعكس على حالتهم الصحية بشكل مباشر،

كما تعّمدت إدارة سجون الاحتلال إحداث حالة من العزل التام للأسرى عن العالم الخارجي، من خلال مصادرة جميع أجهزة التلفاز والإذاعات من داخل السجون، وحرمانهم من زيارات منظمة الصليب الأحمر الدولية، أو المحامين الخاصين، الأمر الذي أفقدهم القدرة على الاطمئنان على عائلاتهم أو نقل رسائل من طرفهم إلى عائلاتهم، وهو ما شكّل منهجية في التعذيب النفسي للأسرى وعائلاتهم اللاتي لم تعد قادرة على معرفة مصير أبنائهم أو بناتهم داخل السجون، والبقاء في انتظار لحظات الإفراج عن أيّ أسير لمعرفة الأخبار من خلاله.

يشير تقرير منظمة العفو الدولية" أمنستي" إلى أنّ هناك منهجية إذلال يتعرض لها الأسرى الفلسطينيون داخل سجون الاحتلال وُثّقت من خلال شهادات عشرات الأسرى المفرج عنهم، وتشمل الضرب المبرح والتعرية وإذلال المعتقلين، وإجبارهم على إبقاء رؤوسهم منخفضة، والركوع على الأرض أثناء إحصاء العدد، والصدح بالأغاني عبر مكبرات الصوت.

تُشكّل ممارسات الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين مخالفة واضحة لنص اتفاقية جنيف الدولية، خصوصًا المادة 13، التي تتضمن ضرورة معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات، وتحظر أن تقترف الدولة الحاجزة أيّ فعل أو إهمال غير مشروع يسبب موت أسير في عهدتها، وتعتبر انتهاكًا جسيمًا لهذه الاتفاقية، كما يجب حماية أسرى الحرب في جميع الأوقات، وعلى الأخص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد، وضد السباب وفضول الجماهير، فضلًا عن تدابير التحوّل والاقتصاص من أسرى الحرب، كما تنص المادة 14 من الاتفاقية على أنّ لأسرى الحرب الحق في احترام أشخاصهم وشرفهم في جميع الأحوال، ويجب أن تُعامل النساء الأسيرات بكل الاعتبار الواجب لجنسهن، ويجب أن يلقين معاملة لا تقل ملاءمة عن المعاملة التي يلقاها الرجال.

2.1: هدم البيوت والمنشآت:

تشكل سياسة هدم المنازل الفلسطينية منهجية إسرائيلية قديمة منذ نشأة دولة الاحتلال عام 1948، فقد دمرت السلطات الإسرائيلية منذ النكبة أكثر من 500 قرية وبلدة فلسطينية. وواصلت سلطات الاحتلال العنصرية سياسات هدم البيوت والمنشآت والتجمعات الفلسطينية خاصة في مناطق القدس ومناطق الأغوار وداخل الجدار والمناطق المسماة (ج) بهدف إفراغ هذه المناطق من سكانها وتهويدها لإنشاء البؤر الاستيطانية، وقد بلغ عدد البيوت التي هدمها الاحتلال خلال هذا العام في الضفه والقدس303 عملية هدم ،اضافة الى عمليات الهدم الذاتي والتي تعد أسوأ أنواع القهر المركب الذي يطال الفلسطيني وتحديداً في مدينة القدس لما يتركه من آثار نفسية واقتصادية سيئة عليهم، وانعكاساته السلبية ليس فقط على صاحب البيت بل على العائلة التي فقدت منزلها وتشرد أفرادها وهدمت كل أحلامهم وذكرياتهم بداخله

علما ان هناك ما بين 22000 الى 25000 قرار هدم في المدينة المقدسة، فان نفذ هذا القرار فهو يعني خروج حوالي 100000 مقدسي من المدينة المقدسة بعد هدم منازلهم.

3.1: الاستيطان:

سيساهم تزايد الاستيطان في استمرار وزيادة وتيرة المواجهة مع الاحتلال، إذا إن التزايد الاستيطاني في الضفة يمس حياة الفلسطينيين بشكل يومي و مباشر، فمن سيطرة الاحتلال على أراضيهم ، إلى اعتداءات المستوطنين المستمره ، إلى الشعور المتزايد باضمحلال الحق الفلسطيني وتعاظم مزايا المستوطنين وذلك بسبب امعان الحكومة الاسرائيلية في سياسة التوسع الاستيطاني تماشيا مع الخلفية الدينية المتطرفة التي جاهر بها رئيس الحكومة مما يثير القلق، فقد اتفق نتنياهو وبن غفير على إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية اليهودية في الضفة الغربية". وان من شأن ذلك أن يزيد من تعزيز المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ويؤجج التوترات مع الفلسطينيين حيث أن صعود بن غفير وسموتريتش – وكلاهما يعيش في المستوطنات – سيسرع الاستيطان الإسرائيلي الزاحف بالضفة الغربية، مما يجعلها أقرب إلى الضم الفعلي".

وهذه تعتبر السياسة الأخطر التي تنتهجها سلطات الاحتلال تجاه الأرض الفلسطينية، وتتبدى هذه السياسة جلية من خلال عشرات القرارات الحكومية والقوانين التوسعية والتي تعطي الحق للمتطرفين من المستوطنين ببناء البؤر الاستيطانية، وتوسيع المستوطنات القائمة ومصادرة الأراضي المحاذية، وشق الطرق الاستيطانية، وكل هذه الاجراءات

التعسفية والظالمة تهدف الى إفراغ الأرض من سكانها والدفع بهم نحو الهجرة، أو الانتقال إلى مراكز المدن لتصبح غيتوهات مغلقة تتحكم بها عصابات الاحتلال، ولتنفيذ تلك السياسات ترصد حكومة الاحتلال مليارات الدولارات لصالح التوسع الاستيطاني سنويا حيث انه تضاعف الاستيطان 4 مرات، هذا العام إذ كانت تشير الإحصائيات في عام 1992 إلى وجود 172 مستوطنة يقطنها 248 ألف مستوطن، لتصل إلى 444مستوطنة وبؤرة استيطانية يقطنها 950 ألف مستوطن في عام 2023

4.1: مصادرة الأراضي وتجريفها وتدمير الممتلكات:

واصلت سلطات الاحتلال وعصابات المستوطنين استهداف الأرض الفلسطينية بالمصادرة والإغلاق وتدمير المنشآت والمباني والمشاريع الزراعية وحظائر الحيوانات واقتلاع الأشجار وتدمير وتخريب المزروعات والسيطرة على مصادر المياه واذ إن عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية تضاعفت في عام 2023 مقارنة بالعام السابق

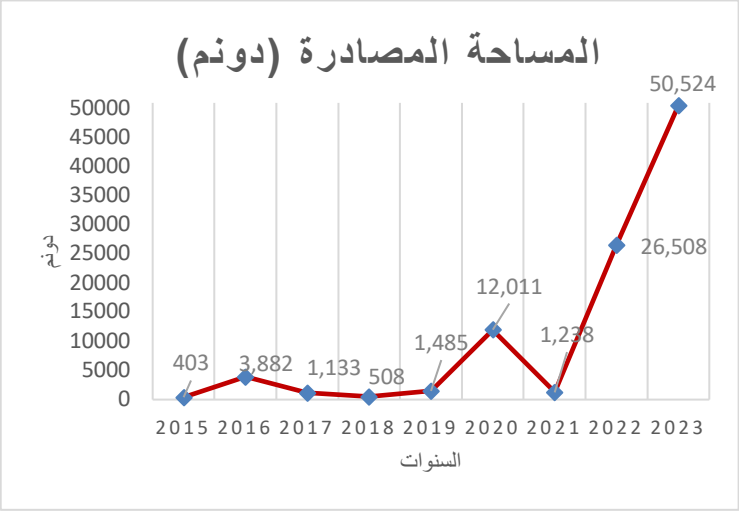

فقد صادرت سلطات الاحتلال وعصابات المستوطنين ما يزيد عن 50524 دونما تحت مسميات مختلفة بينها اعلان محميات طبيعية واوامر استملاك واوامر وضع يد مقارنة مع حوالي 26,508 العام السابق.

لقد أدى إرهاب المستعمرين إلى تهجير 25 تجمعاً بدوياً فلسطينياً، 22 تجمعاً بدوياً منها جرى ترحيلها بُعيد الحرب (الإسرائيلية على قطاع غزة)."

وأضاف "تتكون هذه التجمعات من 266 عائلة اشتملت على 1517 فرداً جرى ترحيلهم من أماكن سكنهم إلى أماكن أخرى، تركز معظمها شرقي رام الله في السفوح الشرقية تحديدا والأغوار."

ولقد بلغ عدد المستعمرين في مستعمرات الضفة الغربية بما فيها القدس ما مجموعه 730330 مستعمراً، موزعين على 180 مستعمرة، و194 بؤرة استعمارية منها 93 بؤرة رعوية."

وأضاف "في مجمل العام 2023 تم إقامة 18 بؤرة استيطانية جديدة، 8 منها أقيمت بعيد السابع من أكتوبر، أخذت 14 منها شكل بؤر رعوية في محافظات أريحا وطوباس وسلفيت ورام الله ونابلس وأربعة منها أخذت شكل البؤرة السكنية، أقامها مستعمرون على أراضي قرى محافظات نابلس وأريحا وطولكرم."

وطالت اعتداءات جيش الاحتلال والمستوطنين نحو 18 ألفا و80 شجرة، معظمها أشجار زيتون تم اقتلاعها أو إتلافها.

الجدار العنصري العازل: شكلٌ آخر من أشكال الاستيلاء على الأراضي

شرعت إسرائيل في صيف عام 2002 في بناء الجدار العنصري العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من أن إسرائيل تزعم أنها تقيم هذا الجدار لأغراضٍ أمنية، فهو يشكّل في الواقع جزءًا لا يتجزّأ من البنية التحتية المخصّصة للمستوطنات. ويحيط الجدار العازل بالضفة الغربية ويتغلغل في أراضيها، بحيث يضمّ معظم المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين المقيمين فيها على الجانب "الإسرائيلي" منه، كما يسهم في ذات الوقت في الاستيلاء على مساحاتٍ شاسعةٍ من أراضينا بما يضمن لإسرائيل توسيع تلك المستوطنات في المستقبل.

وبذلك، يعمل هذا الجدار على عزلنا عن أراضينا التي تشكل مصدر رزقنا، ويمنع أبناء شعبنا من الوصول إلى المؤسسات التعليمية ومراكز الرعاية الاجتماعية، كما يحرمنا من الاستفادة من مواردنا الطبيعية، ولا سيما المياه. وقد استكملت إسرائيل تشييد معظم أجزاء الجدار العازل، ولم يتبقّ منه سوى مقاطع صغيرة جرى وقف العمل فيها بسبب الدعاوى القضائية التي رفعها المواطنون ضد تشييدها أمام المحاكم الإسرائيلية. وسوف تترك المناطق التي استولت عليها إسرائيل لبناء جدار الفصل العنصري، إلى جانب الأراضي التي تقع تحت سيطرة المستوطنات الإسرائيلية الواقعة إلى الشرق منه وفي منطقة الأغوار، لنا نحن الفلسطينيين ما لا تزيد نسبته عن 54% من أراضي الضفة الغربية.

وبالنظر إلى أن مسار الجدار العنصري العازل يحيط بالمستوطنات غير القانونية القائمة وبالمناطق التي سيجري توسعتها فيها، فمن الواضح أن إسرائيل تستهدف الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من خلال تشييد هذا الجدار، الذي لا يشكّل في واقع حاله تدبيرًا أمنيًا بالنسبة إليها. وبالفعل، فالجدار لا يعزل دولة إسرائيل عن أراضينا، وإنما يعزل المواطنين من أبناء شعبنا عن بعضهم البعض.

وفي العام 2023 قامت قوات الاحتلال تعزيز جدار الضم والفصل العنصري المقام فوق أراضي قريتي طورة ونزلة زيد وبلدة يعبد جنوب غرب جنين، وذلك بزيادة ارتفاعه وبناء مقاطع جديدة منه. اضافة الى اضافه مقاطع اسمنتيه بارتفاع 6 أمتار على طول 200 متر فوق اراضي الجلمه شمال شرق جنين

وإقامة جدار إسمنتي جديد بطول 100 كيلومتر شمال الضفة الغربية المحتلة، وذلك لاستبدال السياج المهترئ القديم. اضافة لتركيب ادوات وبرمجيات تكنولوجية على معظم الجدران المقامة لتعزيز الامن كما يدعون.

وبلغ عدد الحواجز العسكرية بمختلف أنواعها وأشكالها في الضفة الغربية 567 حاجزا لغاية السادس من أكتوبر/ تشرين الأول، منها 77 حاجزا رئيسيا، و490 حاجزا آخر (سواتر ترابية، مكعبات إسمنتية وبوابات حديدية). وبعد بدء الحرب على غزة زادت هذه الحواجز، وأضيف أكثر من 140 حاجزا وعائقا جديدا ليصبح عددها الإجمالي 707 حواجز.

ثانياً: تهويد القدس

تعمل سلطات الاحتلال على تغيير معالم المدينة المقدسة وتهويدها بكل الوسائل وعزلها عن امتدادها الطبيعي وطمس هويتها لتهويد القدس وعزلها وتهجير الفلسطينيين، لم يمرّ عام 2023 على القدس ومقدساتها وسكانها خفيفاً، فمع انطلاقة تولي إيتمار بن غفير حقيبة الأمن في حكومة بنيامين نتنياهو، وبمجرد تقلُده هذا المنصب دفع المقدسيون وما زالوا يدفعون ثمن قراراته التعسفية وتصريحاته المتطرفة.

فبعد أيام من توليه هذه الحقيبة نفذ بن غفير اقتحاما للمسجد الأقصى في جولة استمرت 13 دقيقة وصرّح بعدها "مع كل الاحترام للأردن، إسرائيل دولة مستقلة.. صعدتُ إلى جبل الهيكل وسأواصل الصعود وليس لأي دولة وصاية على إسرائيل."

ولم تقف استفزازات بن غفير عند هذا الحد، بل أمر باعتبار الألعاب النارية في القدس مواد متفجرة بحجة أنها تستخدم بشكل غير قانوني تجاه أفراد الشرطة.

وبعد هذا الإجراء، لوحظ اعتقال ومحاكمة مقدسيين وتقديم لوائح اتهام ضدهم لأنهم استخدموا الألعاب النارية خلال المواجهات التي استخدمت فيها الشرطة عُنفا مفرطا بأوامر مباشرة من بن غفير، الأمر الذي أجج ساحة هذه المدينة المقدسة على مدار عام 2023.

وفقا لبيانات محافظة القدس–أعلى تمثيل رسمي فلسطيني للمدينة المقدسة– فإن هناك 41 شهيداً منذ مطلع العام الجاري حتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني المنصرم، وتعرض للاعتقال 2612 مقدسياً بينهم 308 أطفال و128 امرأة.

ووفقا للمحافظة أيضا فإن المحاكم الإسرائيلية بالقدس أصدرت 143 أمر اعتقال إداري خلال الفترة ذاتها، و724 قرار إبعاد منها 577 عن المسجد الأقصى الذي اقتحمه حتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني الماضي 51 ألفا و994 متطرفاً ومتطرفة، في أكثر من 214 اقتحام.

ان هناك محاولات إسرائيلية حثيثة لتغيير الوجه الحضاري والتاريخي والديموغرافي للمدينة، فسخرت سلطات الاحتلال كل إمكانياتها لفرض وقائع جديدة على الأرض، ومسح هويتها العربية والإسلامية، في محاولة منه لفرض وقائع تهويديه وتقسيم المسجد الأقصى زمانيًا ومكانيًا، واقتطاع جزء منه لأداء طقوسهم التلمودية ما زال هدفًا وحلمًا صهيونيًا تدعمه كل المؤسسات الاحتلالية.

خضع 308 من المقدسيين لعقوبة الحبس المنزلي بينهم أطفال، ونُفذت بمحافظة القدس 292 عملية هدم بينها 73 منشأة اضطر أصحابها لهدمها بأيديهم قسراً تجنبا للغرامات الباهظة التي تُفرض عليهم في حال أقدمت جرافات الاحتلال على تنفيذ عمليات الهدم.

وفي إطار الهدم أيضا، نفذت سلطات الاحتلال 5 عمليات هدم عقابية لمنازل عائلات شهداء وأسرى نفذوا عمليات أدت لمقتل مستوطنين، وكان منزلا الشاب عدي التميمي في مخيم شعفاط أولها، والشاب خيري علقم في حي الشيّاح بالقدس آخرها.

وتندرج عمليات الهدم العقابية في إطار العقاب الجماعي الذي يُتبع في القدس، وتسعى سلطات الاحتلال من خلاله لردع المقدسيين وثنيهم عن أي أعمال تمس بـ "السيادة الإسرائيلية" على المدينة.

وفي إطار العقوبات الجماعية أيضا، شنت سلطات الاحتلال خلال العام عدة حملات ضد الأسرى والأسرى المقدسيين المحررين وعائلاتهم تضمنت الحجز على حساباتهم البنكية ومداهمة عشرات المنازل ومصادرة مصاغ ذهبي وسيارات ومقتنيات أخرى.

وخلال هذه الحملات، طالبت سلطات الاحتلال العائلات المقدسية بتسديد مبالغ مالية ضخمة مقابل رفع الحجز عن الحسابات البنكية، وذلك تنفيذا لقرار وزير الجيش يوآف غالانت بفرض عقوبات مالية على الأسرى المقدسيين وعائلاتهم بحجة تلقيهم مخصصات من السلطة الفلسطينية.

مشاريع استيطانية

وفي ملف الاستيطان، فإن اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء الإسرائيلية صادقت على عدة مشاريع استيطانية منها مسار جديد للقطار الخفيف بالقدس، وتوسعة مستوطنة راموت بإضافة 440 وحدة سكنية جديدة وإنشاء "الحديقة الوطنية" التي ستقام على مساحة 600 دونم من أراضي بلدتي العيساوية والطور وتسمى "منحدرات هار هتسوفيم."

كما تمت المصادقة على مخطط حديقة "وادي مجلّي" التي ستقام على مساحة 720 دونما بين بلدتي بيت حنينا وشعفاط (شمالي المدينة) لصالح مستوطنة "بسغات زئيف."

ويضاف إلى ذلك مشاريع أخرى تنفذ على الأرض حاليا كالشارع الأميركي وشارع النفق وغيرهما.

ولم يتوقف الاستيطان عند حد المصادقة على المشاريع الجديدة، بل امتد هذا العام ليشمل الاستيلاء على منزلين مقدسيين بالبلدة القديمة يعودان لعائلتي صب لبن وإدريس، وبإخلائهما ارتفع عدد البؤر الاستيطانية بالبلدة القديمة إلى 79 بؤرة.

كما تصاعدت اعتداءات المستوطنين واستفزازاتهم ضد المقدسيين وممتلكاتهم ومركباتهم، خاصة في الأحياء التي تغلغلت فيها البؤر الاستيطانية.

ومع انطلاق الحرب، منعت قوات الاحتلال المقدسيين من الجلوس على مدرجات باب العامود، وتصاعدت الانتهاكات التعسفية بحق أهالي المدينة عبر تفتيشهم بشكل مذل وتفتيش هواتفهم بحثا عن صور ومقاطع فيديو تتعلق بالحرب لمعاقبتهم عليها

استهداف التعليم

هجمة على التعليم والمنهاج الفلسطيني في القدس استمرت خلال عام 2023، ونفذت طواقم بلدية الاحتلال ووزارة المعارف الإسرائيلية حملات دهم لبعض المدارس تم خلالها تفتيش حقائب الطلبة بحثا عن كتب المنهاج الفلسطيني، بينما منع طلبة مدارس الأقصى من دخول بوابات المسجد المبارك بادعاء احتواء حقائبهم على الكتب الفلسطينية.

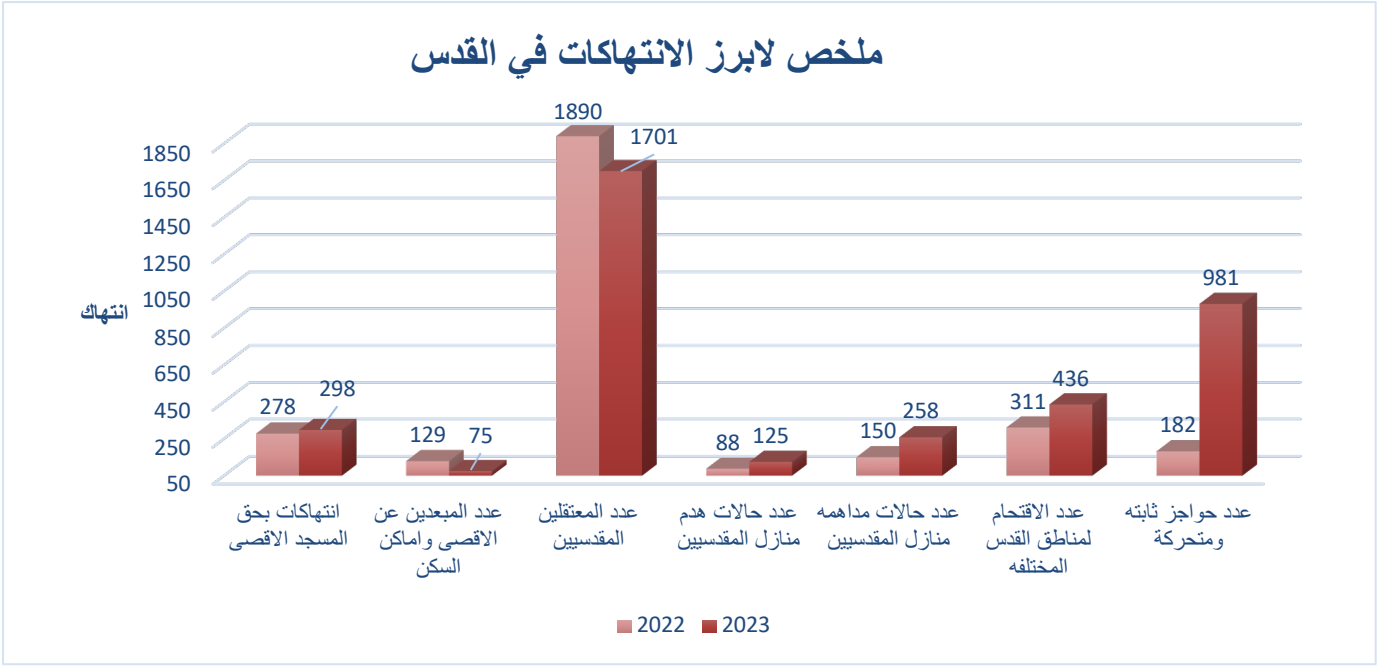

ملخص لابرز الانتهاكات في القدس	2023	2022
انتهاكات بحق المسجد الاقصى	298	278
عدد المبعدين عن الاقصى واماكن السكن	75	129
عدد المعتقلين المقدسيين	1701	1890
عدد حالات هدم منازل المقدسيين	125	88
عدد حالات مداهمه منازل المقدسيين	258	150
عدد الاقتحامات لمناطق القدس المختلفه	436	311
عدد حواجز ثابته ومتحركة	981	182

ثالثاً: الحصار والعدوان على قطاع غزة

تواصل سلطات الاحتلال إغلاق القطاع بشكل شبه كامل برا وبحرا وجوا لأكثر من سته عشر عاما، وكان لهذا أثر عميق على الأحوال المعيشية فيه. إذ ان هذا الاغلاق يقوض وحدة الأرض الفلسطينية المحتلة ويمزق النسيج الاقتصادي والاجتماعي فيها مما جعل القطاع على حافة الانهيار وجعل 2 مليون مواطن يعيشون في ازمه إنسانية كارثية، حتى في الفترة ما قبل الحرب فكانت الانتهاكات الإسرائيلية تطال كل مناحي الحياه فلا توقفت الاعتداءات على الغزيين لا من البر ولا البحر عدا على الانتهاكات في حق الصيادين ومزاحمتهم للقمه عيشهم ومع فجر

السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، أعلنت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة عن انطلاق معركة طوفان الأقصى؛ ردًا على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، وردة فعل على تنكّر إسرائيل للقرارات الدولية، وخصوصا تلك التي أقرها اتفاق أوسلو الأول سنة 1993 والثاني سنة 1995 والتصعيد المستمر في الضفة وقضم الأراضي الفلسطينية وسياسة الاستيطان، ،فمنذ مطلع العام الجاري 2023، قتلت إسرائيل خلال اقتحاماتها للمدن والبلدات أكثر من 220 فلسطينا في الضفة الغربية والقدس وغزة بينهم نحو 40 طفلا و11 امرأة، وفقا لمعطيات وزارة الصحة الفلسطينية، وذلك قبل اندلاع "طوفان الأقصى". وفي تقرير صدر عن منظمة هيومن رايتس ووتش في أغسطس/آب الماضي، قالت المنظمة إن "الجيش وشرطة الحدود في إسرائيل يقتلون الأطفال الفلسطينيين دون أي سبيل فعلي للمساءلة"، مطالبة سلطات الاحتلال "إنهاء الاستخدام الروتيني وغير القانوني للقوة القاتلة ضد الفلسطينيين، منهم الأطفال."

أما بخصوص الأسرى، فأصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 2600 أمر اعتقال إداري (اعتقال دون تهمة أو محاكمة)، منذ مطلع العام 2023، في وقت بلغ فيه عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال نحو 5200 أسير، بينهم 36 أسيرة، ونحو 170 طفلا، وفق بيانات فلسطينية رسمية.

وفي سبتمبر/أيلول 2023، قرر بن غفير أيضا تقليص زيارات بعض العائلات الفلسطينية لأبنائها في سجون الاحتلال، من مرة كل شهر إلى مرة كل شهرين، وسبق أن نفذ إجراءات انتقامية ضد الأسرى شملت حرمانهم من الخبز والطعام الطازج وكثيرا من الحقوق المتواضعة التي حققوها في نضالاتهم، وكذلك قمع احتجاجاتهم وتشتيتهم بين السجون بشكل مستمر، وممارسة سياسة تعذيب بحقهم.

كذلك في أغسطس/ آب 2023، دعا وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إلى تسليح أكبر عدد من الإسرائيليين، ردا على إطلاق نار من قبل فلسطينيين على المستوطنين في الضفة الغربية.

وفي مارس/ آذار 2023، دعا سموتريتش إلى "محو" بلدة حوارة الفلسطينية، عقب هجمات شنها مئات المستوطنين في 26 فبراير/شباط 2023 على البلدة، مما أدى إلى مقتل فلسطيني وإحراق وتدمير عشرات المنازل والسيارات الفلسطينية.

وأعقبت تلك الهجمات مقتل إسرائيليين في إطلاق نار على سيارة كانا يستقلانها بالقرب من البلدة، بعد أيام من قتل الجيش الإسرائيلي 11 فلسطينيا في اقتحامه مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية.

وكان سموترتيش قد قال أيضا في العاصمة الفرنسية باريس في 19 من شهر فبراير/شباط إنه "لا يوجد شيء اسمه الشعب الفلسطيني"، وهو تصريح من مسؤول حكومي يحمل طابع الإلغاء، وأطلق العنان لموجة من الكراهية والقتل الاقتحامات.

وسعيا إلى سياسة فرض الأمر واقع، ارتفعت الاقتحامات الإسرائيلية للمسجد الأقصى في ظل حكومة نتنياهو، بتحريض من وزراء اليمين وبحماية شرطة الاحتلال، فأورد تقرير رسمي فلسطيني، أن نحو 41 ألف مستوطن إسرائيلي اقتحموا المسجد الأقصى منذ مطلع العام وحتى نهاية سبتمبر/أيلول 2023، وفي سياق مسيرة الأعلام، والتي تُعرف أيضا بـ"رقصة الأعلام" والتي تقام احتفالا باحتلال الشق الشرقي من القدس، أراد الاحتلال الإسرائيلي أن يدعي أنه صاحب الأرض، حيث تحولت المسيرة إلى أبرز عناوين المواجهة مع الفلسطينيين.

ورغم تحذيرات "تفجر الأوضاع" أصر نتنياهو ووزراؤه على خروج المسيرة في مايو/أيار الماضي، وقال نتنياهو آنذاك، "رغم التهديدات إلا أنني وجهت بإقامة المسيرة"، التي يهتف المشاركون فيها عادة بشعار "الموت للعرب"، ولتأمين المسيرة، نشرت الشرطة الإسرائيلية 3200 من عناصرها، واعتدت على الفلسطينيين في منطقة باب العامود والبلدة القديمة، أما الوزير بن غفير، فهتف أثناء مشاركته في الرقصة "القدس لنا."

وفي الخليل بالضفة الغربية المحتلة، يتعرض الحرم الإبراهيمي لانتهاكات إسرائيلية تمس قدسية المسجد، بينها منع رفع الأذان، وإنارة الشمعدان على سطحه، وإقامة حفلات صاخبة في أروِقته. وتكريسا للسيطرة عليه، رفعت سلطات تل أبيب في أبريل/نيسان الماضي أعلام إسرائيل فوق أسطح وجدران الحرم.

إضافة الى سرطان المستوطنات الذي تعهدت إسرائيل مرتين على الأقل بتجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2023، لكن هذه الفترة سجلت "ارتفاعا قياسيا" بالأنشطة الاستيطانية غير الشرعية، بل أطلقت الحكومة الإسرائيلية الحالية أكبر عملية استيطان على الأقل منذ عام 2012.

ففي الضفة الغربية تعمل الجرافات الإسرائيلية ليلا ونهارا، وفي الوقت نفسه، فإن هناك فلتانا للمستوطنين وتوسيع في البؤر الاستيطانية غير القانونية، حيث دفعت الحكومة بمخططات لإقامة 12 ألفا و885 وحدة استيطانية في الضفة الغربية، كما نشرت أيضا مناقصات لبناء ألف و289 وحدة استيطانية، مما يرفع إجمالي عدد الوحدات إلى أكثر من 14 ألفا، بحسب معطيات "حركة السلام الآن" الإسرائيلية.

هذا كله دفع بالوضع الى الانفجار مما جعل حصيلة الانتهاكات منذ بداية العام 2023 (22,404) شهيداً، منهم (22,141) شهيداً منذ السابع من أكتوبر 2023، 98% منهم في قطاع غزه، منهم نحو 9,000 طفل و6,450 امرأة، كما استشهد أكثر من 100 صحفي وفقاً لسجلات وزارة الصحة الفلسطينية، في حين بلغ عدد المفقودين الذين تم التبليغ عنهم في قطاع غزة أكثر من 7,000 مفقوداً، منهم 67% من الاطفال والنساء، كما نزح ما يقارب 1,900,000 مواطن داخل القطاع بعيداً عن أماكن سكناهم.

علاوة على ذلك، أصبح سكان قطاع غزة يفتقرون لأساسيات الحياة من مسكن ومأكل ومياه. حيث اشارت وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا)، الى أن ما لا يقل عن 40% من سكان قطاع غزة معرضون

لخطر المجاعة مما يعني أن سكان قطاع غزة يعانون من جوع كارثي وهذا يشير الى ان قطاع غزة يعتبر الان من أكثر المناطق مجاعة في العالم.

أزمة مياه حادة، ووصول محدود إلى المياه يهدد حياة السكان في قطاع غزة

يعاني قطاع غزة من أزمة حادة في الحصول على المياه، حيث أنه وفي ظل الظروف الطبيعية في فترة ما قبل السابع من أكتوبر، كان معدل استهلاك الفرد من المياه في القطاع يقدر بحوالي 82.7 لتر/فرد/يوم، ومع اندلاع العدوان، أشارت التقديرات إلى أن سكان القطاع يكاد يستطيعون الوصول الى ما بين 1 – 3 لتر/فرد/يوم فقط، حيث انخفضت نسبة الإمدادات من مصادر المياه بمقدار 90%، وبالتالي فإن نسبة استهلاك المياه قلت بمقدار 92% عما كانت عليه قبل العدوان، حيث أن هناك خط أنابيب واحد يزود المناطق الجنوبية فقط بحوالي 1,100 متر مكعب في الساعة، في حين أن المحافظات الشمالية من القطاع تعاني من انعدام تام من الوصول إلى المياه الآمنة.

39% نسبة الأراضي الزراعية المتضررة في محافظة شمال غزة

تشير البيانات إلى تضرر 18% من المساحات الزراعية في القطاع وقد كان الضرر المباشر والأكبر في محافظات شمال غزة حيث أن الضرر قد طال 39% من المساحات الزراعية في محافظة شمال غزة و27% في محافظة غزة.

وقد أشارت بيانات التعداد الزراعي 2021 أن 32% من المساحة المزروعة في قطاع غزة هي في محافظة خانيونس، و29% في محافظة شمال غزة.

قدر المدير العام للمكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة الخسائر المباشرة التي مني بها قطاع غزة 12 مليار دولار، وذلك دون الأخذ بالاعتبار الخسائر غير المباشرة لصعوبة حصرها وفق تعبيره. وأن القطاعات الاقتصادية التي لحقتها خسائر كبيرة هي: المنازل، والصناعية والتجارية، والزراعية، والصحية، إلى جانب الدوائر الحكومية والتعليمية والإعلامية، والترفيهية والفندقية، والاتصالات والإنترنت، والنقل، والمواصلات، والكهرباء.

المنازل

وعن الخسائر التي لحقت بالمنازل، من حيث الهدم الكلي والجزئي، "تم استهداف وقصف وهدم 305 آلاف وحدة سكنية، بينها 52 ألف هدم كلي بتكلفة تصل إلى 2.34 مليار دولار و253 ألف وحدة سكنية هدم جزئي بتكلفة 5 مليارات دولار. وبالتالي فالتقدير الأولي لخسائر هذا القطاع نحو 7.4 مليارات دولار.

المصانع

أما بخصوص القطاع الصناعي، "المصانع بأنواعها في قطاع غزة توقفت تماما عن العمل وبالتالي توقف تشغيل الآلات والمعدات اللازمة لعملية الإنتاج، مما أحدث أزمة صناعية ونقصا حادا في السوق المحلي ومستلزمات المواطنين."

وأضاف أن التقدير الأولي لخسائر هذا القطاع تبلغ نحو 450 مليون دولار.

التجارة

وعن القطاع التجاري، أوضح أن هذا القطاع يشمل الأسواق والمحلات التجارية والمطاعم والفنادق والمخازن التجارية وغيرها من المنشآت التجارية، وهذا كله توقف. وكان التقدير الأولي لخسائر هذا القطاع 650 مليون دولار.

القطاع الحكومي

وقدرت خسائر القطاع الحكومي بنحو 330 مليون دولار، ويشمل توقف عمل جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الحكومي بشكل عام، مما أدى إلى توقف إتمام مصالح المواطنين والعوائد الاقتصادية.

الزراعة

أما فيما يتعلق بالزراعة، تعطّل هذا القطاع أثر سلبيا على الحركة الاقتصادية في البلد من بيع وشراء وتربية لاسيما في القطاع الحيواني والأسماك، وأن التقدير الأولي لخسائر هذا القطاع 420 مليون دولار.

وكان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد ذكر في تقرير له صدر في 28 نوفمبر/تشرين الثاني، أن الخسائر اليومية المباشرة في الإنتاج الزراعي تقدر بنحو 1.6 مليون دولار.

الصحة

وعن خسائر القطاع الصحي، والذي يشمل عمل المستشفيات والمراكز الصحية ومراكز الأشعة والأدوية والصيدليات وإجراء العمليات الجراحية في القطاع الخاص والعام وغيرها، كان التقدير الأولي للخسائر نحو 230 مليون دولار.

التعليم

أن خسائر قطاع التعليم (المدارس والجامعات)، ستكون كبيرة للغاية نظرا لعمليات التخريب والقصف والتدمير الواسع فيها، مضيفا أن التقدير الأولي لخسائر هذا القطاع نحو 740 مليون دولار.

الإعلام

أما خسائر القطاع الإعلامي، والتي تضم مقرات المؤسسات الإعلامية المختلفة من فضائيات وإذاعات ووكالات إخبارية ومراكز إعلامية تدريبية مختلفة، وما تحتويه من أجهزة، قدرت الخسائر بنحو 160 مليون دولار.

الترفيه والفنادق

وألحقت آلة الحرب الإسرائيلية تدميرا واسعا في القطاع الترفيهي والفندقي، والذي يضم المتنزهات والفنادق والمدن الترفيهية والملاهي والألعاب الإلكترونية وأجهزة التلفاز وكل ما يتعلق بألعاب الأطفال وغيرها داخلها وكل متعلقات الفنادق.

والتقدير الأولي لخسائر هذا القطاع، نحو 400 مليون دولار.

الإنترنت

أما خسائر قطاع الاتصالات والإنترنت، وصفها أنها فادحة وتبلغ نحو 600 مليون دولار، حيث إن "انقطاع الاتصالات والانترنت سبب تأثيرا سلبيا في عزل قطاع غزة عن العالم الخارجي، وهذا أوقع العديد من الخسائر ذات البعد الاقتصادي سواء كان ذو علاقة ببعد الأسواق المالية أو التجارة الالكترونية أو ما شابه ذلك."

قطاع النقل والمواصلات

وبخصوص قطاع النقل والمواصلات، والذي يضم السيارات والمركبات المختلفة والشاحنات وأسواق ومعارض السيارات والسفن وتخريب الشوارع والمفترقات وتعطل الحركة بشكل عام، وانعكاس ذلك على توقف حركة النقل والمواصلات بشكل عام وتوقف البيع والشراء والحركة الاقتصادية في هذا القطاع، أن التقدير الأولي للخسائر نحو 480 مليون دولار.

قطاع الكهرباء

وأخيرا، ان خسائر قطاع الكهرباء، وتشمل شبكات الكهرباء المختلفة والأسلاك والأعمدة الحديدية والخشبية والأدوات ومقدرات شركة توليد الطاقة وشركة توزيع الكهرباء وغيرها من المتعلقات في قطاع الكهرباء، تقدر نحو 120 مليون دولار.

ولم تقدر الخسائر غير المباشرة على اعتبار أن العدوان الإسرائيلي لا يزال قائما، كما أن فرق الحكومة لم تتمكن من حصر سوى 3% من عمليات الإحصاء والحصر.

تعطيل كامل للاقتصاد

بدوره، يقول معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في تقرير أصدره في 26 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي إن إسرائيل عطلت اقتصاد غزة بأكمله "في المستقبل المنظور."
وذكر التقرير أن إسرائيل دمرت –حتى تاريخ إصدار التقرير– 23% من مباني القطاع بشكل كلي و27% منها بشكل جزئي.

وأضاف التقرير طال خراب هائل قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات والنقل، وُدمرت مرافق الخدمات العامة ونحو 580 منشأة صناعية، كما جُرفت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية واستنفدت المخزونات الغذائية في القطاع بالكامل.

وذكر أن تكلفة متطلبات "الاستجابة الطارئة" للأوضاع الصعبة في غزة حتى نهاية عام 2024، حسب تقديرات الأمم المتحدة، ستصل إلى 7 مليارات من الدولارات.

رابعاً: جرائم الاحتلال في الاغوار ومناطق "ج" وداخل الجدار

تتعدد طرق استهداف الاحتلال الإسرائيلي لمنطقة الأغوار الفلسطينية، من أجل الوصول في النهاية إلى أراض خالية من السكان الفلسطينيين، والتجمعات البدوية تحديداً، التي تشكل الحامي الطبيعي للأغوار، حيث تعتبر منطقة الاغوار وشمال البحر الميت احتياطي الارض الاكبر للتطوير في الضفة الغربية، فقد أعلنت حكومة الاحتلال في أكثر من مناسبة نيتها بضم مناطق الاغوار الفلسطينية والتي تشكل حوالي ثلث مساحة الضفة الغربية، وفي حال حصل هذا التوجه فلا امكانية لإقامة دولة فلسطينية، وفي سبيل تحقيق هدفها واصلت سياسة مصادرة الاراضي وزرع المزيد من البؤر الاستيطانية وشق عشرات الطرق وإغلاق مئات الدونمات تحت حجج الاستخدامات العسكرية. كما تواصل مصادرة الموارد الطبيعية خاصة مخزون المياه واعلان الاف الدونمات مناطق محميات طبيعية،

ان ارتفاع وتيرة عنف المستعمرين يأتي لإحكام السيطرة على هذه المناطق، ويندرج في إطار عملية الزحف الاستعماري على ما تبقى للفلسطينيين من أرض تحاصرها المستعمرات، والبؤر الاستعمارية، وما يسمى بالمزارع الرعوية، التي أصبحت أداة من أدوات سيطرة منظمات المستعمرين الارهابية على الأرض.

وأشار إلى أن سلطات الاحتلال سلمت تجمع أبو النوار أحد عشر إخطارا بهدم منشآت سكنية وزراعية، والذي تحيطه المستعمرات من جهاته الأربع: "معاليه أدوميم" شمالًا، و" كيدار 1" جنوبا، و" كيدار 2 شرقًا"، فضلا عن معسكر لجيش الاحتلال، موضحا أن مثل هذه الاخطارات تكررت في مسافر يطا والاغوار الشمالية ومعرجات أريحا على امتداد العام الماضي 2022على ايدي حكومة نتنياهو – سموتريتش – بن غفير، وهي تؤشر بوضوح كبير على الأخطار المحدقة بالمناطق المصنفة "ج" في الضفة الغربية.

ففي هذه المنطقة يسكن أكثر من نصف مليون مستعمر ينتشرون في أكثر من 175 مستعمرة، وأكثر من 200 بؤرة استعمارية، ومزرعة رعوية.

فالمستعمرات وفق مخططات البناء الهيكلية تحتل 4.5% من مساحة المنطقة، أما البؤر الاستعمارية وما يسمى بالمزارع الرعوية فتغطي المساحات الأوسع. وفي المقابل يعيش في هذه المنطقة أكثر من 350 ألف مواطن فلسطيني، في أكثر من 530 قرية على ربع مساحتها، ويتوزعون على النحو التالي من هذه المساحة الضيقة: 5% للبناء والسكن وحوالي 35 % للزراعة والرعي. ما يسمى "أراضي الدولة"، وأراضي التسوية فتبلغ مساحتها حوالي 60% من المنطقة.

إن الحكومات الإسرائيلية تعتبر مناطق "ج" فضاء حيويا للاستعماري اليهودي والأمن، وتحتفظ بها مادة في إدارة المفاوضات، إن حصلت في المستقبل، فيما يعتبر الفلسطينيون مناطق "ج" فضاء حيويا لا غنى عنه لإقامة دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة، وهي جزء رئيسي وحيوي للدولة الفلسطينية، فبدونها ينعدم التواصل الجغرافي للدولة، فضلا عن أنها تشمل المناطق الزراعية، وكثير من الموارد الطبيعية وأراضي لإقامة بنى تحتية وتوسيع البناء القروي والحضري.

ان المرأة في الأغوار تعاني من جملة انتهاكات، أهمها عدم العيش باستقرار وسلام نتيجة الإخطارات المستمرة، وعمليات هدم الخيام، ومحاولات التهجير القسري، فيكون العبء النفسي عليها كبيرا ومضاعفا كونها ربة الأسرة.

كما أنها تعاني من حالة قلق دائمة على زوجها وأبنائها أثناء خروجهم للمراعي خوفا من اعتداءات الجنود والمستوطنين، فضلا عن قلقها المضاعف على أطفالها أثناء ذهابهم للمدرسة، والحالة الصعبة والاستثنائية التي تعيشها المرأة في مناطق كثيرة من الأغوار جراء الطرد المتكرر لإجراء تدريبات عسكرية، فكل هذه الظروف النفسية وانعدام الاستقرار يجعلها تعيش صعوبات كبيرة.

خامساً: أثر الانتهاكات الإسرائيلية على الاوضاع الاقتصادية

- **تراجع القيمة المضافة لكل النشاطات الاقتصادية وخاصة نشاط الانشاءات على أساس سنوي 12%.**

كان العام 2023 المنصرم الأصعب على الأراضي الفلسطينية وخاصة الربع الأخير منه حيث قدرت قيمة خسائر فلسطين خلال العدوان الاسرائيلي المستمر (أكتوبر/تشرين الأول– ديسمبر/كانون الأول 2023) بنحو مليارين و300 ألف دولار، نتيجة توقف شبه تام في عجلة الإنتاج لقطاع غزه وتداعياتها على الضفة الغربية، بما يعادل حوالي 25 مليون دولار يوميا، باستثناء الخسائر المباشرة في الممتلكات والأصول وذلك حسب تصريحات وزارة الاقتصاد الوطني حيث كذلك، تراجعت القيمة المضافة لكل النشاطات الاقتصادية في فلسطين خلال الربع الرابع الأخير من 2023 مقارنة بالربع المماثل من 2022.

فقد سجل نشاط الإنشاءات أعلى نسبة تراجع وصلت إلى 39% (27% في الضفة الغربية، 96% في قطاع غزة)، تلاه نشاط الزراعة بنسبة 38% (12% في الضفة الغربية، 93% في قطاع غزة)، ثم نشاط الخدمات بنسبة 33% (21% في الضفة الغربية، و77% في قطاع غزة)، ونشاط الصناعة بنسبة 28% (24% في الضفة الغربية، و92% في قطاع غزة).

ونتيجة لذلك، تراجعت النشاطات الاقتصادية في فلسطين على أساس سنوي خلال 2023 بأكمله مقارنة مع 2022، حيث سجل نشاط الإنشاءات أعلى تراجع بنسبة وصلت إلى 12%، تلاه نشاطي الزراعة والصناعة بنسبة 8%، ونشاط الخدمات بنسبة 6.%.

- **تضرر 80 ألف منشأة في الضفة الغربية، نتيجة تداعيات العدوان الإسرائيلي**

نتيجة تداعيات العدوان؛ فإن حوالي 29% من منشآت الضفة الغربية تأثر إنتاجها بالتراجع، أو التوقف عن الإنتاج بواقع 35 ألف منشأه.

بينما توقفت معظم منشآت قطاع غزة عن ممارسة نشاطها الاقتصادي؛ نتيجة الدمار الجزئي أو الكلي في المنشآت ليتجاوز إجمالي عدد المنشآت التي توقفت عن الإنتاج، أو تراجع إنتاجها 80 ألف منشأه في فلسطين.

ونتيجة العدوان الإسرائيلي، فمن المتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% في 2023.

كما تسببت إجراءات العدوان بتراجع أداء نحو 80% من المنشآت الاقتصادية، بينما تعاني 75.6% من المنشآت من صعوبة التنقل وتوزيع البضائع بين محافظات الضفة الغربية.

- **فقدان السيولة النقدية**

تواجه الحكومة حصارا ماليا واقتصاديا تسبب في عدم تمكنها من الإيفاء بالتزاماتها، وتحديدا دفع رواتب الموظفين العمومين، ومستحقات القطاع الخاص.

وتشير التقديرات إلى وجود أكثر من 651 ألف عاطل عن العمل في فلسطين، منهم 393 ألفا في قطاع غزة، و258 ألفا في الضفة الغربية.

ومن المتوقع أن تصل نسبة البطالة إلى 30% في 2023 صعودا من 24% في 2022، ولذا تبذل الحكومة جهودا كبيرة لتصميم برامج تمكّن العمال –على وجه الخصوص– من إنشاء مشروعات صغيرة خاصة في القطاع الزراعي.

لا بد هنا من الإشارة إلى أن السوق الفلسطيني يفقد شهريا أكثر من 250 مليون شيكل (67 مليون دولار)؛ جراء عدم تمكن العمال من العمل في الداخل الفلسطيني (أراضي 48)، وهذا تسبب في فقدان أحد مصادر السيولة النقدية في السوق، وتراجع حاد في القوة الشرائية.

- **قرصنة أموال المقاصة:**

اقتطاعات الاحتلال من العائدات الضريبية (المقاصة) خلال العام 2023 وصلت لـ 2 مليار شيكل (543 مليون دولار)

ان قرصنة إسرائيل لأموال المقاصة بشكل غير قانوني، وابتزازهم السياسي، هي جزء من الضغط المالي والاقتصادي على الشعب الفلسطيني. حيث ان تلك القرصنة فاقمت الوضع المالي والاقتصادي مما حد من قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه القطاعين العام والخاص، وهذا أدّى إلى تراجع أداء النشاط الاقتصادي، والحركة التجارية في مختلف محافظات الوطن، يضاف إلى ذلك التراجع الحاد للدعم الخارجي.مما زاد الطين بله وتمثل أموال المقاصة، ما نسبته 65 بالمئة من مجمل دخل الحكومة الفلسطينية، وبدونها لن تكون قادرة على توفير أجور الموظفين، ولا الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه مؤسساتها الحكومية. بينما النسبة المتبقية البالغة 35 بالمئة من مجمل دخل الحكومة، فيأتي من قناتين؛ الأولى جبايات ضريبية محلية في الضفة الغربية، والثانية منح خارجية بمتوسط سنوي لا يتجاوز 300 مليون دولار.

سادساً: أثر الانتهاكات الاسرائيلية على حقوق العمال الفلسطينيين:

حتى الربع الثالث من العام وقبل احداث السابع من أكتوبر التي قلبت كل الموازين كانت تندرج الانتهاكات الإسرائيلية في أربعة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: حرية الحركة والتنقل ووصول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في الداخل المحتل

يتعرض العمال الفلسطينيين خلال رحلتهم اليومية الصعبة والشاقة إلى أماكن عملهم والتي تبدأ ساعات الفجر الباكر (الثانية فجراً) لأبشع أنواع الذل والقهر على الحواجز الدائمة والطيارة ومعابر الاحتلال الإسرائيلي المقامة على طول جدار الفصل العنصري ومنها التفتيش العاري وتعريضهم للأشعة الضارة وغيرها الكثير من الانتهاكات والممارسات غير القانونية على حواجز ومعابر الذل والقهر والتي كلفت بعض العمال حياتهم باطلاق النار عليهم. حيث بتاريخ 2023/01/16م

قامت قوات الاحتلال باعتقال (17) عامل من بلدة بيت فوريك شرق نابلس اثناء محاولتهم العبور إلى الداخل المحتل. وإصابة العامل الشاب محمد اسماعيل نصاصرة من بلدة بيت فوريك برصاص الاحتلال في قدمه قرب الجدار الفاصل غرب بلدة حبلة جنوب قلقيلية. عدا عن انه بعد احداث 7 اكتوبر منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي (200) ألف عامل تقريبا منذ السابع من اكتوبر من الدخول إلى اماكن عملهم في الداخل المحتل والمستوطنات ولم تقم باعطائهم حقوقهم.

اقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على اعتقال وتشريد أكثر من (16) ألف عامل من عمال قطاع غزة الذين يعملون في الداخل المحتل بشكل قانوني بسبب الاحداث التي جرت في يوم السابع من اكتوبر حيث اوقفت تصاريحهم واعتبرتهم عمال غير شرعيين، حيث اودعت الكثير منهم في السجون في ظروف قاسية وتحت التعذيب، وقامت بترحيل جزء منهم إلى الضفة الغربية حيث أصبحوا بلا مأوى وبلا دخل.

قامت سلطات الاحتلال بإلغاء تصاريح عمال غزة والتي عددها (18,500) تصريح واعتبرتهم عمال غير شرعيين من تاريخ 7 اكتوبر، وحسب قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي فإن اسرائيل تقطع جميع الصلات مع غزة ولن يكون هناك عمال من غزة في اسرائيل مستقبلا.

المحور الثاني: بيئة وأماكن العمل الإسرائيلية غير أمنة للعمال الفلسطينيين

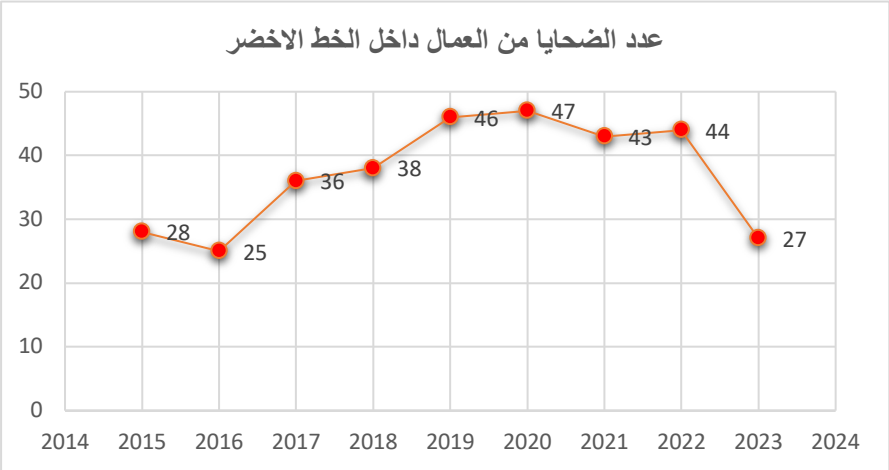

تحتل إسرائيل مركزاً عالمياً متقدماً في عدد حوادث وإصابات العمل في قطاع البناء، وذلك بسبب الضعف في تطبيق اشتراطات الصحة والسلامة المهنية في بيئة العمل لديهم, وان الغالبية العظمى في حالات الوفاة وإصابات العمل التي وقعت تكون دائما في صفوف العمال الفلسطينيين ،وفي العام 2023 تم رصد 27 حالة وفاة بحق عمالنا الفسطينين و عشرات الاصابات الأخرى.

وقد أعلن مراقب الحكومة الإسرائيلية في أكثر من تقرير سنوي صدر عنه في الأعوام السابقة عن فشل سياسات الحكومة وإجراءاتها في معالجة ظاهرة الارتفاع في حوادث العمل القاتلة في قطاع البناء، وان النقص في تعيين عدد كاف من مفتشي العمل لدى وزارة العمل الإسرائيلية أدى إلى قلة الزيارات الميدانية التفتيشية لورش عمل البناء.

اضافة الى ان الحواجز التي يقوم بها جيش الاحتلال الاسرائيلي باقامتها بين القرى والمدن الفلسطينية التي تحد من حركة العمل ووصولهم الى اماكن عملهم في الوقت المحدد، مما يضطر العامل الفلسطيني الى الاستيقاظ من نومه مبكراً الساعة **(2:00)** فجراً، ومن ثم سلوك طرق ابعد للوصول الى مكان عمله، وهذا يكلفه وقت وجهد واجرة مواصلات اكبر، حيث تجاوزت مدة يوم العمل الواحد اكثر من **(15) ساعة**، وهذا الوقت الذي يذهب هدراً ويؤثر سلباً على الصحة والسلامة المهنية للعامل الفلسطيني، وكذلك بعده لساعات طويلة عن ابناءه وعائلته، مما حذا باغلب العمال الفلسطينيين الى المبيت في ورش العمل والبناء بظروف صعبة جداً، وعدم قيام المشغلين الاسرائيليين بتوفير مبيت صحي ولائق للعمال الفلسطينيين.

ويتهرب المشغلين الاسرائيلين من اعطاء العمال كامل حقوقهم الاجتماعية من اجازات سنوية، اجازات مرضية، بدل استجمام (نقاهة)، بدل اعياد، بدل ملابس، بدل سفريات وغيرها خلال فترة عمله معهم، ثم حرمانه من مكافأة نهاية الخدمة (الاتعاب) بعد فصله من العمل او انتهاء المدة الزمنية للعمل لديه. إضافة الى التلاعب في قسائم الرواتب للعمال الفلسطينيين، وعدم تسجيل ايام العمل الحقيقة والكاملة في قسيمة الراتب (التلوش) وهذا يؤدي الى حرمان العامل الفلسطيني من خدمات التامين الصحي له ولافراد اسرته لكون المشغل الاسرائيلي سجل له عدد ايام عمل اقل من **(8)** ايام عمل، ثم التهرب من تسجيل الراتب الحقيقي للعمال والحقوق الاجتماعية الاخرى، والسبب في ذلك قانون العمل الاسرائيلي الذي اعطى الحق للمشغل بالافصاح عن عدد ايام العمل وبقية الحقوق الاخرى، وفي حال اعتراض العامل الفلسطيني على التلاعب يتم فصله من العمل فوراً.

–تهرب المشغلين الاسرائيليين من علاج المرضى والمصابين في العمل لديهم، وتوصيلهم إلى اماكن سكناهم او أقرب معبر او القاؤهم على قارعة الطريق وهذا يبدو واضحا لمصابي العمل لكي يقوموا بالعلاج في المستشفيات الحكومية الفلسطينية، ويحرمونهم من العلاج على حساب التأمين الوطني الاسرائيلي داخل المستشفيات الاسرائيلية برفضهم تزويد العامل المصاب بنموذج اشعار اصابة عمل، وقلة زيارات مكاتب العمل الاسرائيلية لورش البناء، ولا يوجد متابعة لإجراءات السلامة والصحة المهنية بشكل دوري

–لا يتمتع العمال الفلسطينيين العاملين بشكل قانوني داخل الخط الاخضر بتأمين البطالة بسبب الاقامة، وهذا على الرغم من فرض دائرة المدفوعات الاسرائيلية وبشكل تعسفي ضريبة المساواة عليهم، وهي رسوم مكملة لرسوم التأمين الوطني بحيث تساوي بين ما يدفعه العامل الفلسطيني وما يدفعه العامل الاسرائيلي، ولكنه لا يحصل على التأمينات التي يحصل عليها نظيره الاسرائيلي بما في ذلك تأمين البطالة.

أصيب العامل محمد عيسى خليل ابو نعمة من بتير قضاء بيت لحم في مكان عمله في الداخل المحتل، حيث تم ايقاف تصريحه ومنعه امنيا حتى لا يتمكن من الدخول إلى مستشفيات الداخل المحتل للعلاج وكذلك حرمانه من مستحقات الإصابة والعجز.

بتاريخ 2023/06/22م قامت سلطات الاحتلال بإلغاء تصاريح العمل داخل الخط الأخضر لأقارب عائلات الشهداء الذي استشهدوا في النصف الأول من هذا العام 2023م.

أقدم مشغل إسرائيلي بتاريخ 2023/07/20م على قتل عاملين فلسطينيين من محافظة نابلس يعملان داخل الخط الاخضر وذلك بعد رفضه دفع الأجرة لهما، وذلك بعد توجههما للعمل عند مشغل اخر مما اثار غضبه عليهما حيث قام بجريمته النكراء بعد محاولته اجبارهم على العودة للعمل عنده.

وبعد احداث 7 اكتوبر

1- منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي (200) ألف عامل تقريبا منذ السابع من اكتوبر من الدخول إلى اماكن عملهم في الداخل المحتل والمستوطنات ولم تقم بإعطائهم حقوقهم.
2- اقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على اعتقال وتشريد أكثر من (16) ألف عامل من عمال قطاع غزة الذين يعملون في الداخل المحتل بشكل قانوني بسبب الاحداث التي جرت في يوم السابع من اكتوبر حيث اوقفت تصاريحهم واعتبرتهم عمال غير شرعيين، حيث اودعت الكثير منهم في السجون في ظروف قاسية وتحت التعذيب، وقامت بترحيل جزء منهم إلى الضفة الغربية حيث أصبحوا بلا مأوى وبلا دخل.
3- قامت سلطات الاحتلال بإلغاء تصاريح عمال غزة والتي عددها (18,500) تصريح واعتبرتهم عمال غير شرعيين من تاريخ 7 اكتوبر، وحسب قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي فإن اسرائيل تقطع جميع الصلات مع غزة ولن يكون هناك عمال من غزة في اسرائيل مستقبلا.
4- استغل بعض المشغلين الإسرائيليين احداث الحرب المعلنة من حكومة الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة، ووفق ما أفاد البعض من العمال بأنهم تعرضوا من قِبل هؤلاء المشغلين للضرب والتهديد بالقتل، والابتزاز من خلال رفضهم اعطائهم اجورهم والتبليغ عنهم، الامر الذي اضطر العمال الغزيين الى البحث عن مأوى امن، حيث توجه العديد منهم الى المعابر المحاذية للضفة الغربية في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية والخليل ورام الله، كما أن البعض الآخر منهم تم اعتقاله من قبل سلطات الاحتلال اثناء محاولتهم الدخول الى الضفة الغربية، وجرى تنظيم عمليات الاستقبال من قبل المؤسسات والهيئات الرسمية والمجتمعية للذين تمكنوا من الدخول الى محافظات الضفة الغربية ، حيث اقيمت لهم عدة مراكز للإيواء.
5- اقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على ملاحقة عمال غزة الذي غادروا إلى الضفة الغربية في اماكن تواجدهم في الضفة وقامت باعتقالهم والتنكيل بهم واودعت جزء منهم في السجون دون معرفة مصيرهم والجزء الآخر تم ترحيلهم إلى قطاع غزة بعد احتجازهم لأكثر من ثلاثة اسابيع والتنكيل بهم وتعذيبهم وتجريدهم من ملابسهم، وسرقة هواتفهم، واموالهم، ووثائقهم.

6- قالت "هيومن رايتس ووتش" في بيان صحفي بتاريخ (2024/1/3) إن السلطات الاسرائيلية احتجزت آلاف العمال من غزة لعدة أسابيع في ظروف غير إنسانية ومهينة بعد هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول، وأخضعت بعضهم على الأقل لمعاملة غير إنسانية ومهينة. ما يزال آلاف آخرون عالقين في الضفة الغربية المحتلة بدون تصاريح إقامة قانونية وعُرضة للاعتقال.

7- احتجز المعتقلون بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول في إسرائيل وقواعد عسكرية في الضفة الغربية، وافادت التقارير أنه تم استجواب بعضهم بشأن صلاتهم بالهجمات أو معرفتهم بها، وأُطلق سراح أكثر من 3,000 شخص ونُقلوا إلى غزة في 3 نوفمبر/تشرين الثاني. لم تعلن السلطات الإسرائيلية عن عدد عمال غزة الذين كانوا في إسرائيل يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول، وعدد المحتجزين، وعدد المتهمين بارتكاب جرائم أو الذين ما زالوا محتجزين، وقالت **ميشال راندهاوا**، مسؤولة أولى لحقوق اللاجئين والمهاجرين في هيومن رايتس ووتش: "احتجزت السلطات الإسرائيلية آلاف العمال لأسابيع بمعزل عن العالم الخارجي بدون توجيه تهم إليهم، وأخضعت بعضهم على الأقل لسوء المعاملة المهينة، إن البحث عن أولئك الذين نفذوا هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول أو ساعدوا عليها لا يبرر الاعتداء على عمال كانوا قد حصلوا على تصاريح للعمل في إسرائيل."

8-تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى أربعة عمال من غزة اعتقلتهم السلطات الإسرائيلية بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول. ثلاثة منهم كانوا ضمن مجموعة صغيرة أُطلق سراحها إلى الضفة الغربية قبل 3 نوفمبر/تشرين الثاني، وأُطلق سراح العامل الآخر في 3 نوفمبر/تشرين الثاني إلى غزة.

9-حاول أحد العمال الذهاب إلى الضفة الغربية بعد معرفته بإلغاء تصريح عمله وحذفه من (المنسق)، وهو تطبيق الهاتف الذي تُخزَّن تصاريح العمل فيه. قال إنه أوقف عند نقطة تفتيش في الطريق، وعُصبت عيناه وقُيّدت يداه بإحكام، ثم نُقل إلى قاعدة "عوفر" العسكرية. أضاف، "أجبروني على خلع" كل ملابسي... والتقطوا صورا لي... ضربوني ضربا مبرّحا، وبقيت عاريا أثناء ذلك، وكان الأمر مهينا، وكان الجزء الأسوأ عندما كانت الكلاب تهاجمني، وكنت معصوب العينين ومكبلا، ولم أكن أعرف ما إذا كان ثمة شخص ما يسيطر على الكلاب أم تُركت طليقة لمهاجمتي "شعرت بالرعب"، استُجوِب وطُلب منه تحديد منزله على خريطة جوية لغزة، وكذلك تحديد أشخاص معيّنين يعيشون في الحي الذي يسكن فيه، ثم أُطلق سراحه في 3 نوفمبر/تشرين الثاني عند معبر كرم أبو سالم الذي يوصل إلى غزة.

10- قال عامل آخر إن الشرطة الإسرائيلية في مدينة رهط في جنوب إسرائيل اعتقلته مع عمال آخرين غزاويين بعد هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول واقتادتهم إلى قاعدة عسكرية في أوفاكيم في إسرائيل، وأضاف: أجبرونا على خلع ملابسنا كاملة، وأعطونا حفاضات لنرتديها وأفرولات بيضاء رقيقة، بقينا معصوبي الأعين ومقيدين (بأربطة بلاستيكية على أيدينا وأرجلنا) لمدة 10 أيام ظللنا نسأل عن سبب احتجازنا، لكن لم نتلقَّ أي رد، بل فقط اعتداءات لفظية وتهديدات بالقتل، قال إنه تعرض للضرب لساعات، وسُحب على منطقة حصوية ووجهه إلى الأسفل، ثم رُبطت يداه المكبلتان بجدار أو سياج وضُرب مجددا، وكل مرة كنت أسقط أرضا،

أُجبر على الوقوف، وأُضرب ثانية لأسقط على الأرض ومع كل ضربة وسقوط، كانت الأربطة البلاستيكية التي تربط يدي تصبح أكثر إحكاما وإيلاما، وأمضى أربعة أو خمسة أيام أخرى في قاعدة عوفر العسكرية، ثم أُطلق سراحه ليتوجه إلى الضفة الغربية.

11- قال عامل آخر يعمل في رهط إنه قُبض عليه مع عمال آخرين ونُقل معهم إلى مركز شرطة رهط في 9 أكتوبر/تشرين الأول أو نحو ذلك، وبينما كانوا معصوبي الأعين وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم، "كانت القوات الإسرائيلية تشتمنا باستمرار، وتهددنا بالقتل، احتُجزنا لمدة 12 ساعة، ولم يُسمح لنا بالحصول على الماء أو استخدام الحمام، ونقلته القوات الإسرائيلية إلى قاعدة عوفر العسكرية، حيث قال إنه استُجوِب بشأن حماس في غزة في 22 أكتوبر/تشرين الأول، وقد أفرجت السلطات الإسرائيلية عنه وسُلّم إلى مسعفي "الهلال الأحمر"، الذين نقلوه بسيارة إسعاف إلى "مستشفى رام الله" للعلاج.

12- أكد متحدث باسم الجيش الإسرائيلي لصحيفة "هآرتس" أن عاملَيْن في غزة لديهما حالات طبية توفيا أثناء احتجازهما في مراكز الاعتقال، حيث قُبض على الرجلين بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، قال أحد الرجال الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش إن مريضا بالسرطان كان معه في عوفر توفي بعد بضعة.

13- في 23 أكتوبر/تشرين الأول، قدمت ست منظمات حقوقية في إسرائيل التماساً عاجلاً إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، تعلن فيه أن السلطات الإسرائيلية رفضت تقديم أي معلومات حول مكان احتجاز العمال، والقانون الذي يُحتجزون بموجبه.

14- في 2 نوفمبر/تشرين الثاني، قدمت چيشاة-مسلك وهموكيد التماسا عاجلا ثانيا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية جاء فيه أن "المعتقلين محتجزون من دون إمكانية الحصول على التمثيل القانوني"، زعم الالتماس تعرضهم "للعنف الجسدي والإيذاء النفسي، وكذلك ظروف غير إنسانية."

15- في 2 نوفمبر/تشرين الثاني، أطلقت السلطات الإسرائيلية سراح (3026) عاملا إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم.

16- أدلى العمال الفلسطينيون المُفرج عنهم بمقابلات صحفية، وصفوا فيها الانتهاكات والظروف المهينة أثناء الاحتجاز، بما في ذلك التعرض للصدمات الكهربائية والتبول عليهم، وهجوم الكلاب، والبقاء لعدة أيام بدون طعام أو شراب.

17- في 9 نوفمبر/تشرين الثاني، نشرت الحكومة الإسرائيلية بشأن "احتجاز وترحيل المقيمين غير الشرعيين [الآتين من غزة]". ينص القرار على انتفاء الأساس القانوني لوجود عمال من غزة في إسرائيل – بما أن السلطات الإسرائيلية ألغت تصاريح عملهم – وأنهم سيُحتجزون إلى حين ترحيلهم.

18- في 10 نوفمبر/تشرين الثاني، نقلت إسرائيل إلى غزة، عبر معبر كرم أبو سالم وبالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، مجموعة تتألف من 982 عاملا من غزة كانوا يحتمون في الضفة الغربية.

19- في 28 نوفمبر/تشرين الثاني، أطلقت السلطات الإسرائيلية سراح 300 عامل فلسطيني إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم.

المحور الثالث: انتشار ظاهرة سماسرة التصاريح وبيعها في السوق السوداء

ظاهرة سماسرة التصاريح الذين يبيعون تصاريح العمل في السوق السوداء وغيرها للعبور الى الداخل المحتل والعمل في سوق العمل الاسرائيلية، حيث يضطر العامل الفلسطيني لشراء هذه التصاريح بمبالغ قد تفوق **3000** شيكل شهرياً بسبب الفرق الكبير في الاجور لصالح سوق العمل الاسرائيلية، وقيام بعض المشغلين الاسرائيليين انفسهم بممارسة السمسرة وبيع التصاريح للعمال الفلسطينيين وقد اصبحوا تجار تصاريح في السوق السوداء دون رقيب او حسيب عليهم من قبل الجانب الاسرائيلي، حيث قدرت منظمة العمل الدولية مجموع هذه المبالغ التي يخسرها العمال الفلسطينيين من قوت عيالهم بقيمة مليار ومئتي الف شيكل سنوياً.

ان تحديد التصاريح بحصص تصادق عليها حكومة الاحتلال بين الفترة والاخرى، اضطر العمال الفلسطينيين غير القادرين على الحصول على تصريح عمل قانوني الى الدخول من خلال الثغرات او الفتحات الموجودة على طوال جدار الفصل العنصري او عبارات مجاري الصرف الصحي والمياه الموجودة تحت الجدار، والعبور من خلال تسلق جدار الفصل العنصري مما يعرضهم إلى خطر الوقوع وإصابتهم إصابة بليغة، او اصدار تصاريح من انواع اخرى مثل: (الاحتياجات الخاصة، التجارة، الجدار او البوابات، تصاريح الصفر صفر وغيرها) وعددهم يصل الى **(40 الف)** عامل، حيث تتحمل دولة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن عدم تنظيم عملهم بصورة قانونية وتحرمهم من ابسط الحقوق الاجتماعية التي كفلها لهم القانون.

إضافة الى ان العمال الفلسطينيين العاملين لا يتمتعون بشكل قانوني داخل الخط الاخضر بتامين البطالة بسبب الاقامة، وهذا على الرغم من فرض دائرة المدفوعات الاسرائيلية وبشكل تعسفي ضريبة المساواة عليهم، وهي رسوم مكملة لرسوم التامين الوطني بحيث تساوي بين ما يدفعه العامل الفلسطيني وما يدفعه العامل الاسرائيلي ولكنه لا يحصل على التأمينات التي يحصل عليها نظيره الاسرائيلي بما في ذلك تامين البطالة.

المحور الرابع: قرصنة أموال الحقوق الاجتماعية المتراكمة للعمال الفلسطينيين من العام 1970م ولغاية الآن

لا تلتزم إسرائيل بتنفيذ اتفاقية باريس الاقتصادية الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في العام 1994م ومنها بند العمل المتعلق بإنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية رقم (19) للعام 2016 حسب البند 40 من اتفاقية باريس كمتطلب لتحويل هذه الأموال، ولكن للأسف الشديد مازالت إسرائيل ترفض الإفصاح عن القيمة الحقيقية لمدخرات العمال المالية المتراكمة منذ العام 1970م وتحتجزها لغاية الآن تحت ذرائع وحجج واهية، هذا وبالإضافة إلى امتناعها عن القيام بواجبها القانوني في تحويل هذه المستحقات المالية إلى مؤسسة الضمان وهي بذلك تتحدى المجتمع الدولي ومؤسساته القانونية ضاربة بعرض الحائط الاتفاقيات الدولية الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والقوانين والمواثيق الدولية التي كفلت هذه الحقوق.

ولكن وبعد احداث السابع من أكتوبر وبالتخصيص في الربع الأخير من العام انقلبت الموازين وظهرت انتهاكات اشد قسوه تعرض لها عمالنا في الضفه الغربية وقطاع غزة وداخل الخط الأخضرعانى منها 178 الف عامل فلسطيني كانوا يعملون في إسرائيل قبل تعليق تصاريح دخولهم منذ 7 أكتوبر 2023.

بالرغم من ان غياب العمال الفلسطينيين يكبّد اقتصاد إسرائيل 820 مليون دولار يوميا كما أعلنت الصحافة العبرية الا انه تبعا للأحوال الامنيه والاقتصادية لم يكترث الاحتلال بذلك حيث ومع بداية معركة طوفان الأقصى، أعلن الاحتلال إغلاق المعابر والحدود بين الضفة الغربية وأراضي الـ48، فحال بين العمال ومنازلهم. مما عرض الكثير منهم للاعتقال والتنكيل والضرب والقتل، بينما تمكن آخرون من المغادرة إلى مدنهم وقراهم، فيما بقي بعض آخر في مكان سكنه في أراضي الـ48 ينتظر قدره.

لقد شنت قوات الاحتلال والشرطة الإسرائيلية هجمات متتالية على أماكن سكن العمال في أراضي الـ48، كما قامت مع مجموعة من المستوطنين بمهاجمة العمال الفلسطينيين أينما وجدوا، بحجة أنهم مقاومون دخلوا من قطاع غزة.

ففي هرتسيليا، قام مجموعة من المستوطنين المسلحين وتحت حماية رجال الشرطة الإسرائيلية، بمهاجمة مجموعة من العمال في المدينة وطرحهم أرضا وتكبيلهم ورفع السلاح عليهم، كنوع من العقاب على ما فعله مقاومو كتائب القسام بالجيش الإسرائيلي في 7أكتوبر/تشرين الأوّل الماضي.

كما أعدمت قوات الاحتلال مجموعة مكونة من 4 عمال كانوا في طريقهم إلى قطاع غزة، بحجة أنهم مقاومون، إذ لفق جنود الاحتلال فيديو للعمال الشهداء بوضع سلاح عند جثة أحدهم بهدف التغطية على جريمتهم.

كما ألقت بالمئات من عمال القطاع في أراضي الـ48 على الحواجز الإسرائيليّة مع الضفة الغربية، بعد التنكيل بهم وسرقة مقتنياتهم.

أن الإغلاقات والتوقف عن العمل واعتقال العمال من غير حملة التصاريح، كان يحصل في كل معركة ومواجهة بين الاحتلال والمقاومة، لكن ما يحصل من قمع في هذه الحرب لم يسبق له أن حصل، إذ يعتقل الاحتلال العامل، سواء كان يمتلك تصريح عمل أم لا، ويهددونه ويعتدون عليه.

اضافه الى الانتهاكات من قطعان المستوطنين الذين يقومون بالإعلان عن حاجتهم لعمال، وعند وصول العامل يقومون بضربه وسرقة أمواله وربما اختطافه.

عدا على انه أصدرت شركات إسرائيلية تحذيرا بمنع دخول العمال العرب إليها وهذا القرار المتطرف ترك العمال بدون دخل حيث من المهم الإشارة إلى الضرر الاقتصادي الذي يلحق بالعمال على إثر توقف عملهم في أراضي الـ 48، فهذه الأعداد الضخمة من العمال الذين أوقفوا عن العمل سيعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم المعيشية والمالية.

وفي المقابل، لا توجد جهة رسمية أو غير رسمية تعمل على مساندة هؤلاء العمّال. ففي حال انعكست الأزمة التي يمر بها العمال على عائلاتهم ومجتمعهم، فتحوّلهم من عاملين إلى عاطلين عن العمل بلا دخل.

سابعاً: المراجع والمصادر

- مركز رؤيا للتنمية السياسية
- منظمة التحرير الفلسطينية _ مركز عبد الله الحوراني.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
- هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.
- وزارة العمل الفلسطينية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- مركز معلومات فلسطين (معطى)
- الجزيرة نت

***

جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

القسم الثاني

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في في الأراضي العربية المحتلة (في جنوب لبنان) خلال عام 2023

تلقى مكتب العمل العربي تقريراً مفصلاً من وزارة العمل بالجمهورية اللبنانية يتضمن أهم المعلومات حول أوضاع العمل والعمال في **المناطق المحتلة بالجنوب**، وذلك على النحو التالي:

- لا شك أن المناطق الاكثر تضرراً من الانتهاكات الاسرائيلية على مدى السنوات السابقة، هي مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، حيث ما زال الاحتلال الاسرائيلي يضع يده عليها، ما منع من استثمار اراضيها التي تتمتع بمميزات طبيعية وجغرافية ومائية.
- تبلغ مساحة مزارع شبعا المحتلة 200 كيلومتر مربع، وتمتاز بتنوع مزروعاتها وبأشجارها المعمرة، فضلاً عن المراعي ومعاصر الزيتون والدبس، بالاضافة الى الاثار التاريخية كالمغاور والابار والنواويس. ويحول الاحتلال الاسرائيلي دون استثمار اصحاب الارض لاملاكهم وجني محاصيلها، واستثمار معاصر الزيتون والدبس. كما يمنع انشاء المصانع التي توفر فرصاً لليد العاملة، وذلك عبر ترهيب المقيمين والمزارعين الذين يحاولون جني محاصيلهم.
- إن الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الجنوب اللبناني تؤدي الى الحد من النمو الاقتصادي في المنطقة، وارتفاع نسبة البطالة، وتمنع بناء المصانع والمؤسسات، بسبب القلق الدائم من الاعتداءات المتكررة. كما ان الالغام والقنابل العنقودية التي خلفتها قوى الاحتلال، ما زالت تشكل مصدر قلق للمزراعين والعمال في المناطق المحررة، حيث يقدر عددها بأكثر من مليون قنبلة ولغم، تنتشر على مساحات واسعة من الاراضي في جنوب لبنان وتحصد عشرات الضحايات المدنيين من مزارعين وعمال، وتعطل العمل في الاف الدونمات من الاراضي الزراعية.

وتشكل البطالة في المناطق المتاخمة للكيان المحتل، حوالي 30 الى 40 بالمائة وذلك حسب الاعمال والانشطة في كل قضاء، والتي ترتبط بالاوضاع الامنية فيها. أما اسباب البطالة في تلك المناطق فتعود الى:

- التوترات الامنية
- اقفال المؤسسات بسبب الظروف الاقتصادية وصرف العمال
- ظروف العمل الصعبة وغير اللائقة
- تدني مستوى الاجور

ذلك بالاضافة الى الظروف المعيشية الصعبة وعدم توفر البنى التحتية الملائمة للعمل، والتي تؤثر على اصحاب العمل والعمال على حد سواء. يضاف الى ذلك كله ما يتعرض له لبنان من اعتداءات متكررة على لبنان بعد الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة، والتي نتج عنها لغاية تاريخه حوالي 100 ألف نازح من قرى الجنوب و331 شهيدا وحوالي 1000 جريح، بالاضافة الى الاضرار الحاصلة في القطاع الزراعي حيث تضرر أكثر من 800 هكتار بشكل كامل، وفقد أكثر من 340 الف رأس ماشية. كما أن وحوالي 75 في المئة من المزارعين فقدوا مصدر

دخلهم بشكل كامل، الامر الذي دعا دولة رئيس الحكومة الى وجوب إعلان منطقة الجنوب منطقة منكوبة زراعيا خصوصا وأن آثار هذه المشكلة ستنسحب على السنوات المقبلة.

يضاف الى ذلك الضرر الذي طال القطاع التربوي، حيث أغلقت حوالي 75 مدرسة بشكل كامل.

***

جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

القسم الثالث

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربية السورية المحتلة

على الرغم من حملات الاستنكار لما يجري داخل الأراضي العربية السورية، فإن إسرائيل تتحدى بازدراء المجتمع الدولي، منتهكة جميع القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها.

وفى ضوء ما يتوافر لدينا من معلومات وبيانات يمكن التعرض لأوضاع العمال وأصحاب الأعمال والمواطنين في الجولان العربية السورية المحتلة خلال عام 2023، وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية فى حقهم، رغم الظروف الصعبة والأوضاع الراهنة التي تشهدها سوريا بشكل عام، وذلك على النحو التالي:

أولاً: السياق السياسي.. واقع الاحتلال وآفاق عملية السلام

الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الجولان العربية السورية المحتلة خلال الفترة من أيار/ مايو 2015، وحتى تاريخه:

لطالما وُصفت الممارسات الإسرائيلية بالعدائية المطلقة؛ لانتمائها إلى جملة من الممارسات العنصرية التعسفية التي تنفذها سلطات الاحتلال بحق أبناء الجولان العربية السورية المحتلة منذ عام 1967، والتي تتعارض مع القوانين والشرائع الدولية، إذ تعتبر خرقاً سافراً لقواعد القانون الدولي الإنساني، المتمثلة فى **اتفاقيات جنيف الأربع الموقعة في الثاني عشر من آب (أغسطس) عام 1949 وميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، ومختلف القرارات والإعلانات والمواثيق والشرائع والاتفاقيات الدولية، خاصة ميثاق منظمة العمل الدولية، وإعلان فيلادلفيا، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 المتعلقة بحماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، واتفاقيتي لاهاي لعامي 1899 و 1907، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.**

وفى كل مرة، يطلب المجتمع الدولي أن تكف إسرائيل عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديموغرافي والهيكل المؤسسي والمركز القانوني للجولان السورية، وأن تكف عن إقامة المستوطنات، وعن فرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين في الجولان العربية السورية المحتلة.

ثانياً: الممارسات الإسرائيلية ضد العمال وأصحاب الأعمال وبقية المواطنين في الجولان العربية السورية المحتلة:

إن الكيان الصهيونى الإسرائيلى ومنذ اليوم الأول للاحتلال عام 1967 يمارس سياسة قمعية تعسفية ضد العمال، كما هى الحال بالنسبة لسائر القطاعات الاجتماعية الأخرى.

إذ إن سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربية السورية المحتلة حاربت العمال الذين يعملون في المعامل، والمصانع، وأعمال البناء، وذلك عن طريق رئيس وأعضاء المجالس المحلية المشبوهة الذين يتم تعيينهم من قبل تلك السلطات في كل قرية، خاصة العمال الذين يقاومون الاحتلال، بعكس الذين يتعاونون مع سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ومؤسساته.

وتشمل هذه السياسة القمعية العدوانية عدة نقاط، نذكر منها:

1- الثقافة والتربية والتعليم:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتدمير آثار الجولان العربية السورية المحتلة لتزييف الحقائق الأثرية والتاريخية في محاولة لإخفاء وطمس الهوية العربية للجولان المحتلة وتهويدها.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بفرض المناهج التعليمية الإسرائيلية، وفرض التعليم باللغة العبرية، وإجبار الطلاب على تعلم مادتي (مدنيات إسرائيلية والتراث الدرزي) اللتين لا تمتان بصلة لتاريخ وحضارة الشعب العربي بهدف قطع أواصر الانتماء إلى العروبة، والإسلام، وتكريس الطائفية والاضطهاد القومي، وذلك للنيل من الشخصية الوطنية والقومية لأهلنا في الجولان، وتوسيع سياسة إسرائيل العدوانية.
- تعمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي تعيين مدرسين غير مؤهلين لتنفيذ سياستها التعليمية، في حين أنها ترفض قبول تعيين المدرسين الأكفاء من خريجي الجامعات السورية المؤهلين تأهيلا علميا عاليا.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتسريح وإنهاء عقود المدرسين العرب السوريين الذين يدرسون التاريخ والأدب العربي لإذكاء الشعور القومي في نفوس الطلاب، وذلك بهدف السيطرة على سير العملية التربوية والتعليمية والتأثير الموجه على الانتماء القومي للوطن الأم سوريا.
- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بعرقلة قدوم أبناء الجولان العربية السورية المحتلة إلى الوطن الأم لمتابعة دراستهم الجامعية، وتضع العراقيل أمام أبناء الجولان العربية السورية المحتلة المتخرجين فى الجامعة بالوطن الأم فى أثناء عودتهم إلى قراهم وممارستهم التخصصات التي درسوها وتخرجوا فيها.

2- التواصل مع الوطن الأم:

التضييق على المواطنين العرب السوريين بغية عزلهم عن محيطهم العربي وانتمائهم إلى وطنهم الأم سوريا من خلال الممارسات التالية:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بممارسات مختلفة ضد العمال، والفلاحين، والأطباء وتمنعهم من الذهاب إلى الوطن الأم للمشاركة في المؤتمرات النقابية والعلمية.
- كما تقوم بمنع المتزوجين والمتزوجات من أبناء الجولان المحتلة الذين درسوا في الوطن من العودة إلى قراهم في الجولان المحتلة، وتمنع المتزوجات في الجولان المحتلة من زيارة أهاليهن في الوطن الأم.
- محاكمة الوطنيين من أبناء الجولان المحتلة الذين سبق أن زاروا الوطن الأم بتهمة (زيارة دولة عدوة).
- منع أبناء الجولان العربية السورية المحتلة من العبور من وإلى الوطن الأم عبر معبر القنيطرة من خلال تقديم الكيان الصهيوني الإسرائيلي الدعم الكامل للعصابات الإرهابية المسلحة للاستمرار فى السيطرة على المعبر.

3- الصحة:

تعاني القرى العربية الخمس المحتلة نقصا حادا في المراكز الصحية والعيادات الطبية وعدم وجود مستشفى يخدم أبناء تلك القرى، حيث إن إجراء أي عملية ولو كانت بسيطة سيضطر المواطن للذهاب إلى المدن الداخلية كالناصرة أو صفد أو القدس، مما يكبده نفقات باهظة جراء ذلك، وتستمر المعاناة في هذا الاتجاه بسبب نقص مراكز الإسعافات الأولية، ونقص عدد الأطباء والعيادات الطبية المتخصصة، مع العلم أن المواطن في الجولان المحتلة يخضع لضريبة صندوق المرضى، وضريبة المستشفيات والمراكز الصحية التي لا وجود لها أساساً، وتضع سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي العقبات أمام المواطنين في افتتاح المختبرات وبعض العيادات التخصصية الطبية بهدف ربط المواطنين السوريين بفلسطين المحتلة وإخضاعهم والنيل من صمودهم.

4- الأسرى والمعتقلين:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي باعتقال المواطنين في الجولان المحتلة بتهم غير صحيحة وتحت ذرائع مختلفة مثل: (عدم التقيد بالتعليمات – رفض المشاركة في مظاهرة ضد نظام الحكم في سوريا – إعطاء معلومات لدولة معادية – الاتصال مع عملاء... إلخ).
- كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بإجراء التجارب الطبية على المعتقلين العرب وإهمالهم صحياً، وتعتبرهم إرهابيين – مجرمين وليسوا معتقلين، وتمارس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بحق الأسرى والمعتقلين من أبناء الجولان المحتلة لإرغامهم على الاعتراف بما لم يرتكبوه... ومن الأساليب المستخدمة حقن أجساد الأسرى (بفيروسات) مرضية قد تودي بحياتهم أو تصيبهم بأمراض مستعصية وعاهات دائمة، ناهيك عن الصعوبات والعقبات التي تفرضها سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي على أهالي الأسرى عند زيارتهم أبنائهم في سجون العدو الإسرائيلي والبعيدة عن أماكن إقامتهم.

5- حقول الألغام ودفن النفايات النووية في الجولان العربية السورية المحتلة:

- تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي فى زرع وتجديد حقول الألغام في الجولان العربية السورية المحتلة، حيث يتراوح عددها بين نحو 2 و 3 ملايين لغم، مما أودى بحياة الكثير من المواطنين الأبرياء، وقد بلغ عدد الضحايا من الألغام الإسرائيلية في الجولان المحتلة "532" مصابا، منهم "202" شهيد و "329" إعاقة دائمة، معظمهم من الأطفال، وتقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الآونة الأخيرة بإنتاج ألغام متحركة تنتقل عبر الرياح والأمطار، وقسم آخر يتم التحكم فيه عن بعد بهدف إثارة الرعب لدى السكان العرب السوريين لإرغامهم على النزوح من قراهم وأراضيهم وتركها للمستوطنين وقوات الاحتلال.

- قامت قوات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بدفن كميات كبيرة من النفايات النووية (نحو 20 موقعًا) فى أراضي الجولان المحتلة، منها (نشبه المقبلة – قصر شبيب – بركة مرج المن... إلخ)، كما قامت بتلغيم خط وقف إطلاق النار في الجولان المحتلة بألغام نووية تكتيكية ونيترونية ومواد مشعة وأخرى قابلة للانفجار وأطلقت عليها اسم (قلاع داوود)، مما أدى إلى تفشي أمراض السرطان بين السكان هناك بسبب إفرازات (انبعاثات) النفايات النووية المدفونة.
- أكدت تحاليل التربة في قرى الجولان المحتلة احتواءها على كمية كبيرة من الإشعاعات الذرية، و(الرونفين) الإشعاعي الذي تستخدمه إسرائيل كمخصبات زراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب هذا الملوث إلى المياه الجوفية بهدف تسميم المواطنين العرب السوريين هناك.

6- استغلال ثروات الجولان:

- يعادل متوسط المردود الإجمالي للصناعة الإسرائيلية في الجولان السورية المحتلة ما يقارب الـ"8" ملايين دولار، والزراعة ما يزيد على المليار دولار سنوياً، وكذلك السياحة، حيث يزيد عدد زوار الجولان على أكثر من "2 مليون زائر" في السنة إلى المراكز الرياضية ومراكز التزلج في سفوح جبل الشيخ، ومسابح المياه الكبريتية في حمامات الحمة السورية وعشرات المطاعم، والفنادق، منها المطعم التايلاندي الضخم، وحديقة التماسيح الأمريكية، وفنادق هوارد وجونسون، ومصانع أجبان وألبان الجولان في كتسرين ومنشآت شركتي "كور وتل دور" وشركة "إيدن سبرنجر" للمياه المعدنية، وعشرات المعامل الصناعية والمنشآت المخصصة لإنتاج التكنولوجيا المتقدمة، والمنتجات البلاستيكية والكيميائية والغذائية والأسمنتية والفولاذية والبترولية، والدباغة والصناعات المعدنية والعسكرية، بالإضافة إلى معاصر الفواكه والزيتون، ومراكز التقنية (التكنولوجيا) الصناعية والزراعية، ومصانع الأخشاب والمياه المعبأة، والطواحين، والأقمشة والصناعات الورقية، ووسائل التعليم والإيضاح، إلى جانب التوسع في مزارع الأبقار وتربيتها للألبان واللحوم، ومزارع البطاطا والفواكه .. وغيرها، وقد بعث ذلك كله النشاط في الحركة السياحية نحو الجولان العربية السورية المحتلة.
- قيام وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية باستغلال الأزمة في سوريا واستئناف مسيرة التنقيب عن النفط والمعادن والغاز والآثار في أراضٍ تعود ملكيتها للمواطنين السوريين الذين أبعدوا عن قراهم وأراضيهم من خلال قيام سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتزوير وثائق امتلاك، معتبرة أن ملكية تلك الأراضي تعود إلى يهود منذ ما قبل الاحتلال، حيث باشرت آليات شركة (جيني إنيرجي) للطاقة، والتي يملكها وزير البنى التحتية السابق (آفي إيتام)، أعمال التنقيب، وصرح إيتام بأن إسرائيل فى حاجة إلى ما يقارب الـ 300 ألف برميل من النفط يوميا وسيعمل من خلال شركته على تأمين جزء من هذا الاحتياج من الجولان العربية السورية المحتلة.
- تركيز سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي على إقامة مشروع محطات لتوليد الكهرباء عن طريق استثمار حركة الرياح المستمرة فى إقامة وتوسيع مشروع حقل من التوربينات الهوائية فوق أراضي الجولان العربية السورية المحتلة.

- ربط اقتصاد قرى الجولان بالاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة جعله معتمدا بشكل كلي على الشركات الإسرائيلية.

ثالثاً: نسبة الضرائب والخصومات المفروضة على العمال العرب السوريين العاديين والعاملين في الزراعة من قبل سلطات الاحتلال وأنواع هذه الضرائب:

عمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي إلى انتهاج سياسة ضريبية لا طاقة للعرب السوريين في الجولان المحتلة على تحملها، حيث قامت بفرض ضريبة عمل على العمال السوريين تتراوح بين 7 و 35% من ناتج العمل اليومي أو الدائم مع عدم إعفائهم مما يسمى بضريبة الدخل والتي تبلغ نحو "25%" من صافي الناتج، بحيث بلغت نسبة الضريبة على قوة العمل نحو "55%" من الناتج العام، وضريبة بنسبة 30% على المتعهدين، وعلى البرادات ومعارض التفاح بنسبة تقدر حسب الأرباح التي تقدم لضريبة الدخل، مما دفع العمال السوريين للعمل وفق ما عرف بنظام العمل الإضافي لمدة ثلاث ساعات عمل متواصلة، حيث إن مثيلهم من العمال اليهود يعملون ست ساعات ونصف الساعة يوميا ولا تفرض عليهم الضرائب التي أشرنا إليها سابقا، والتي تشكل نهبا سافرا لأموال المواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة، ونسب الضرائب مزاجية، حيث تسمح سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي للمواطنين السوريين بفتح مصانع خفيفة كالأدوات المنزلية والمنظفات والصابون والأعمال الزراعية الأخرى وتفرض عليها ضرائب باهظة.

كما تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتحديد القرى، حيث وضع العدو مؤخرا حزاماً تنظيمياً لقرى الجولان المأهولة، ومنعت أي مواطن من البناء خارج هذا الحزام، ولا تعطى رخصاً للبناء إلا بموافقة المجلس المحلي المعين من قبلها بعد دفع رسوم وضرائب باهظة على كل رخصة.

كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ببيع عقارات وأملاك تابعة أصلاً للمواطنين السوريين الذين رُحلوا أو أُبعدوا عن قراهم مثل قرى (جباتا الزيت – بانياس – زعورة – عين فيت – واسط)، واعدة من يستجيب لهذا العرض بمنحه رخص بناء وقروضاً وتقديم أفضل الخدمات،

والهدف الأساسي من ذلك إيجاد خلافات بينهم وبين جيرانهم العائدين حتماً إلى أراضيهم وبيوتهم عند جلاء هذا الكيان المستعمر.

ومن الجدير ذكره أن كل ما ورد من أنواع الضريبة مُبوب في قانون الضريبة العام، إلا أنه يزيد على ذلك القانون بنسبة تصل إلى "25%"، باعتبار أن المواطن العربي السوري موجود في الجولان العربية السورية المحتلة، لاسيما العمال غير المشمولين بما يسمى الخدمة الإلزامية للمواطنين الإسرائيليين.

فى الوقت نفسه لا تشمل أبناء الجولان المحتلة المساعدات والمعونات المقدمة من الصناديق المالية العالمية والمحلية لما يسمى إسرائيليا (بسكان المناطق الحدودية)، وهكذا يصبح الفرق شاسعا بين دخل المستوطن اليهودي ودخل العامل العربي السوري، أي أكثر من 70%، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المستوطن اليهودي معفي من الضريبة ولا يقوم بالأعمال التى يقوم بها بل يجبر عليها المواطن السورى فى الجولان العربية السورية المحتلة.

رابعاً: التأمين الاجتماعي والتعويضات والإجازات الصحية الممنوحة للعامل العربي مقارنة بالعامل الإسرائيلي:

ترفض سلطات الكيان الصهيونى الإسرائيلى دفع أو تسليم تعويضات الاستشفاء للعمال المصابين بإصابات دائمة أو جزئية، والذين يحتاجون لرعاية صحية، خاصة بسبب إصابتهم فى أثناء العمل، باعتبارهم غير مشمولين بقانون التعويض، وبحجة أنهم تلقوا علاجا طبيا فى عيادات خاصة لأطباء من أبناء الجولان الذين تخرجوا فى الجامعات السورية.

خامساً: الأعمال التي يسمح للعمال في الجولان العربية السورية المحتلة بمزاولتها:

وفق الإجراءات الإسرائيلية المعمول بها إزاء العمال العرب السوريين، فقد تم تصنيف هؤلاء العمال "عمالا من الدرجة الثالثة" بعد العمال اليهود والأجانب، وهذا التصنيف العنصري سمح لسلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي وجهات العمل المختلفة باستغلال قوة العمل (العامل السوري) في قطاعات العمل الإسرائيلية التي يرفض أو لا يستطيع العامل اليهودي أو الأجنبي تنفيذها، ومعظم تلك الأعمال مصنفة إسرائيليا بـ "الأعمال الشاقة والقذرة" (مصطلح صهيوني عنصري) **وهي مخصصة للأقلية العربية، ومنها على سبيل المثال:**

1. أعمال الحديد من عتالة وتصنيع وتركيب، لاسيما في الورش والمنشآت والمشاريع الخطرة.
2. أعمال الحفر اليدوي وتقطيع الصخور ونقلها إلى الأماكن التي يتعذر استخدام الآلات فيها.
3. العمل في مصانع الصباغة والدهانات والزيوت الصناعية وكذلك في مصانع مواد الغزل والتي معظمها يسبب الأمراض السرطانية.
4. العمل في التحصينات العسكرية القريبة أو المحاطة بحقول الألغام التي تكرر انفجار بعضها مسببا وفيات بين العمال السوريين.
5. العمل في البناء، لاسيما في المستوطنات والمستعمرات الإسرائيلية، وهذا يشمل بالطبع المهن المختلفة (كهرباء – حدادة – نجارة – بلاط – دهان....إلخ)
6. العمل في مجال الميكانيكا العام وخدمات الآليات.

سادساً: في مجال مصادرة الأراضي وسرقة المياه والتضييق على الإنتاج الزراعي:

تستمر سياسة الضم الزاحف والاستيلاء على الأراضى والثروات الطبيعية فى الجولان المحتلة واستغلالها لمصلحة المحتلين، وقد تلازمت عمليات الاستغلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة فى الجولان السورية مع عمليات مصادرة وسرقة المياه واستغلالها، وغالبية أراضي الجولان التى تم استغلالها من قبل سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلى خلال السنوات الماضية هى الأراضي الصالحة للزراعة والتى كان المواطنون العرب السوريون يزرعونها قبل عام 1967م.

واعتمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي عدة طرق لمصادرتها، من أبرزها:

- مصادرة أراضي النازحين واعتبارها ملكاً للدولة بحجة غياب أصحابها ومصادرة أراضي المشاع التي يمتلكها السكان عامة ومثال ذلك أراضي المشاع في قرية مسعدة.
- مصادرة الأراضي القريبة من خط وقف إطلاق النار وزرعها بالألغام.
- مصادرة الأراضي لإنشاء المعسكرات والمواقع العسكرية وشق الطرق في الأراضي البعيدة عن خط وقف إطلاق النار.
- مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والمرافق الزراعية والصناعية.
- تسييج الكثير من الأراضي بحجة وضعها تحت تصرف سلطة حماية الطبيعة (وتقدر المساحة الكلية لهذه الأراضي بنحو 100 ألف دونم).
- تواصل قوات العدو الإسرائيلي دفع معداتها الهندسية إلى الجولان العربية السورية المحتلة بالقرب من خط وقف إطلاق النار بهدف تجريف التربة ونقلها إلى داخل فلسطين المحتلة وتقوم باقتلاع الأشجار في المنطقة بين الشريط الشائك وخط وقف إطلاق النار.
- أما بالنسبة لمصادر المياه، فإن سياسة سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ماضية في حرمان المواطنين السوريين في القرى المحتلة من الاستفادة من مصادر المياه المتوافرة في تلك القرى، حيث إنها قامت بتدمير عدد كبير من السدود السطحية والخزانات التي كان المواطنون السوريون قد أقاموها سابقا، فهي تمنعهم من حفر الآبار وبناء خزانات تجميع لمياه الأمطار والثلوج، كما تمنعهم من استغلال مياه بحيرة مسعدة، في الوقت الذي سرقت فيه مياهها عبر تحويل مياه البحيرة إلى المستوطنات الإسرائيلية في الجولان المحتلة، في حين تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بحفر العديد من الآبار لمصلحة المستوطنات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية.

إن سلطات الكيان الصهيونى الإسرائيلى تتعمد خفض أسعار التفاح، وفرض رسوم وضرائب باهظة على نقله وتسويقه، وتسعى إلى عرقلة عملية شحنه إلى الوطن الأم بهدف الضغط على المزارعين وإلحاق الضرر بهم، مع الإشارة إلى أن محصول التفاح يعتبر المنتج الأساسى فى قرى الجولان السورية المحتلة.

سابعاً: العدد الإجمالي للمستوطنات الإسرائيلية وعدد المستوطنات التي أقيمت مؤخراً على أراضى الجولان العربية السورية المحتلة أو التي تم توسيعها:

تتزامن حملات التهويد والاستيطان الصهيونية المسعورة في عموم الأراضي العربية المحتلة، مع مباشرة سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي العمل منذ فترة على تنفيذ مخطط استيطاني يتم بموجبه تشجيع وتكريس الاستيطان اليهودي في الأراضي السورية المحتلة في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة، على أن يتم إنشاء وبناء تسع مستوطنات جديدة تضاف إلى 32 مستوطنة قائمة هناك (مسجلة لدى وزارة الداخلية الإسرائيلية)، وتوطين 200 عائلة يهودية كل عام في الجولان المحتلة.

ويجري البحث حاليا عن كيفية زيادة عدد المستوطنين في الجولان إلى 50 ألفاً على المدى القريب، وإزالة كل الحواجز للوصول إلى هذا الهدف.

وقبل أربعة أعوام مضت، وضمن خطة تعزيز "الاستيطان اليهودي" في الجولان، كانت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي قد أعلنت عن البدء في التوسع الاستيطاني فوق أراضٍ جديدة بمساحة 80 دونما في منطقة البطيحة جنوب الجولان المحتلة عند ملتقى الحدود الأردنية – السورية – الفلسطينية، من أجل بناء قرية سياحية في منطقة "تل الصيادين" على الساحل الشرقي لبحيرة طبريا في منطقة الكرسي من الأراضي السورية المحتلة.

وتشهد حملة الاستيطان الصهيونية الجائرة حاليا زخما كبيرا في البناء، لم تعهده منذ سنين طويلة، حيث سجلت مؤخرا ارتفاعا بنسبة تربو على 400 % في شراء الشقق الاستيطانية بمرتفعات الجولان المحتلة.

والمحصلة أن عمليات التهويد الجائرة فوق أراضي الجولان المحتلة، وصلت إلى حدود إقامة (46) موقعا استيطانيا، ما بين مستعمرة، ونواة مستعمرة، وموقع استعماري من مستعمرات الناحال، والكيبوتسات الزراعية الصناعية الجماعية، ومستعمرات الموشاف التعاونية، ومستعمرات المتدينين.

كما تشير معلومات إلى أن حكومة الكيان الصهيوني الإسرائيلي أقرت في أحد اجتماعاتها خطة استيطانية خماسية لتطوير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية غير المستخدمة في مرتفعات الجولان السورية المحتلة ستخصص للمزارعين اليهود في المنطقة، وتسعى سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي من خلال هذه الخطة الاستيطانية إلى تطوير الزراعة في الجولان، حيث سيتم افتتاح "750" منشأة زراعية استيطانية جديدة خلال السنوات الأربع المقبلة، وستقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بصرف نحو"400" مليون شيكل (115 مليون دولار أمريكي) على هذه الخطة التي تتعلق بمد شبكات المياه وإزالة الألغام بينها وبين أحد المواقع العبرية، كما أنه سيتم في إطار هذه الخطة تأهيل نحو 30 ألف دونم للزراعة قرب التجمعات الاستيطانية الحالية في الجولان المحتلة مع إزالة بعض حقول الألغام في المنطقة منتشرة على مساحة تبلغ نحو"10" آلاف دونم، واستغلال هذا التوسع لإيجاد فرص عمل جديدة للمستوطنين، وتشجيع السياحة والزراعة.

كما نقل الموقع عن رئيس مجلس مستوطنات الجولان (إيلى مالكا) قوله إن هذه الخطة ستتيح لهم استقبال مئات العائلات اليهودية الجديدة من الشباب الذين سيشكلون الجيل الثانى من مشروع الاستيطان الإسرائيلي فى الجولان المحتلة.

ثامناً: نسبة عمالة الأطفال في الجولان العربية السورية المحتلة:

تركز سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربية السورية المحتلة جهودها على استخدام عمالة الأطفال، وذلك لهدفين أساسيين:

(أ) رخص أجور الأطفال.

(ب) سلخ الأطفال عن مجتمعهم ومحاولة مزجهم في سوق العمل الرخيصة وهم صغار في هذه السن بهدف استكمال مخطط التهويد والدمج، ولذلك، ووفق معطيات رقمية وإحصائية متباعدة أجراها بعض المهتمين من أبناء الجولان المحتلة، فقد بلغت نسبة عمالة الأطفال دون عمر السابعة عشرة ما يزيد على 60% من قوة العمل.

وهذا بالطبع سبب تسرباً كبيراً من المدارس الابتدائية والإعدادية، في حين بلغت نسبة التسرب من تلك المدارس ما يزيد على 20%، مما يسبب تجهيلاً كبيراً للأجيال.

ولذلك، فإن عمالة الأطفال كانت ومازالت أسلوبا ووسيلة احتلالية من أجل تجهيل الأجيال العربية وقطع صلاتها بالمجتمع، وبالتالي الوطن الأم، حيث جاء في إحصائية محلية أن نسبة الإجرام بين هؤلاء أي (العمال الأطفال) بلغت أرقاماً قياسية أسهمت في نشر المخدرات استخداماً وتجارة، وعملت على حرف المجتمع عن عاداته وتقاليده، وبات مجتمعاً هجيناً مؤلفاً من حضارة مستمدة من الماضي وأخرى مشوهة مزورة مفروضة بحكم واقع الاحتلال وسياسة التهويد.

الجدير ذكره أن قانون سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي يمنع عمالة الأطفال بالنسبة لليهود إلا أنه يتجاهل ذلك بالنسبة للمجتمعات العربية عموما والمجتمع الجولاني خصوصاً.

***

تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية
حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الإقتصادية والإجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال
في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى
(في الجنوب اللبناني والجولان السوري)

جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

مؤتمر العمل الدولي - الدورة 112

جنيف، 3 - 14 يونيو / حزيران 2024